

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية



الموضوع:

النمو الحضري وعلاقته بمشكلات التنظيم العمراني

دراسة ميدانية على سكان حي السعادة بمدينة المغير

مذكرة مكملة لنيل شهادة — الماستر — في علم الاجتماع حضري

إشراف الأستاذ:

- يوسف بالنور

إعداد الطالبة :

- هدى التلي

السنة الجامعية: 2015 – 2016

شكر وعرافان

إن الشكر لله رب العالمين الذي خلق وهدي أولاً والذي وفقني لإتمام هذا المشروع المتواضع بعونه وحفضه.

أتوجه بشكري وعرفاني إلى الاستاذ الفاضل "بالنور يوسف" الذي لم يبخل بنصائحه وتوجيهاته فكان خير معين لي.

كما أتوجه بالشكر إلى الاصدقاء والزملاء ولكل من ساعدني من قريب أو من بعيد

لإتمام هذا العمل المتواضع .

ملخص الدراسة

لقد شهدت أغلب المدن الجزائرية معدلات متزايدة من النمو العمراني والحضري المطرد نتيجة للنمو السكاني ، وقد أصبحت مشكلة تطوير وتنمية المناطق العمرانية القديمة من أكبر التحديات التي تواجه السلطات المحلية ، فعلى مدار عقدين الماضيين تم تطوير العديد من السياسات والمخططات لمواجهة هذه المشاكل المتزايدة والمرتبطة بطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد ، مما يتوجب على المخططين والمصممين العمرانيين ضرورة تفهم الجوانب الكاملة لتحسين مستوى الاحياء الشعبية الرثة ، خصوصا أن العديد من هذه التجمعات العمرانية قد شيدت في بدايات القرن الماضي وتميزت بتداخل أنماط النسيج العمراني القديم بالأنماط الحديثة للعمران . في هذا الإطار تم إجراء دراسة ميدانية على أحد أحياء مدينة المغير وهو "حي السعادة" بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على علاقة النمو الحضري بمشكلات التنظيم العمراني ، وقد تم طرح التساؤل التالي :

هل هناك علاقة بين النمو الحضري ومشكلات التنظيم العمراني في مدينة المغير؟

ولذا تم إجراء الدراسة الميدانية في هذا الحي ، على عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة المكون من أكثر من 200 أسرة ، حيث تم أخذ 70 أسرة من هذا المجتمع ، وفي هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ، وقد طبق الإستبيان وتم توزيعه على كل أسرة من هذه الأسر ، وتمت المعالجة الاحصائية بالتكرارات والنسب المئوية ، وفي النهاية تم التحقق من صحة الفرضيات التالية :

- هناك علاقة بين الزيادة السكانية ومشكلات السكن والاسكان .
- توجد علاقة بين التوسع العمراني والبناءات الفوضوية .
- توجد علاقة بين النمو الحضري وصعوبات النقل .

Résumé

La plupart des villes algériennes ont vu l'augmentation des taux d'urbanisation et d'une croissance soutenue urbaine en raison de la croissance de la population. Il est devenu un problème de développement des anciennes zones urbaines des plus grands défis auxquels sont confrontés les autorités locales. Au cours des deux dernières décennies ont été un certain nombre de politiques visant à développer des programmes pour remédier à ces problèmes croissants liés à la nature des changements sociaux et les conditions économiques du pays. Les planificateurs et les concepteurs ont besoin de comprendre les aspects pour améliorer les quartiers populaires niveau en lambeaux. D'autant plus que bon nombre de ces ensembles urbains ont été construits au début du siècle. A été marqué par le chevauchement entre le tissu urbain moderne

Dans ce contexte, l'étude sur le terrain a été menée sur un quartier de ville d'el-Meghier, un quartier de Saada. Cette étude visait à identifier la relation entre la croissance urbaine avec les problèmes d'organisation urbaine. A été posé la question suivante

— Y a-t-il une relation entre la croissance urbaine et les problèmes d'organisation urbaine dans la ville d'EL-Meghier?

Ainsi a été réalisée l'étude sur le terrain dans ce quartier. Sur un échantillon aléatoire simple de la population d'étude composé de plus de 200 familles. Ou ils prenaient les 70 familles de cette communauté. Et dans cette étude a été de compter sur la méthode descriptive. L'enquête a été appliquée et distribuée à chaque famille de ces ménages. Il a traité l'étude statistique et des pourcentages. Et finalement a été de valider ces hypothèses suivantes

- IL existe une relation entre la croissance de la population et les problèmes de logement et d'hébergement.

- IL existe une relation entre l'expansion d'urbain et les bâtiments anarchistes.

— IL existe une relation entre l'expansion d'urbain et les difficultés de transport urbain

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	شكر و عرفان
ب-ج	ملخص الدراسة (بالعربية وبالفرنسية)
د- و	فهرس المحتويات
ز-ح	قائمة الجداول
ط	قائمة الاشكال
2-1	مقدمة
الجانب النظري	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	
12-4	1. الإشكالية
6	2. أسباب اختيار الموضوع
7	3. أهمية الدراسة
7	4. أهداف الدراسة
9-7	5. تحديد المفاهيم للدراسة
12-9	6. الدراسات السابقة
الفصل الثاني: مداخل نظرية في النمو الحضري	
14	تمهيد
15	أولا نظريات تحليل النمو الحضري
15	1. 1 نظرية دوائر المركزية
17	2.1 نظرية القطاعات

19	1. 3 نظرية النويات المتعددة
21	ثانيا عوامل النمو الحضري
26	ثالثا النمو الحضري في الجزائر
27-26	3. 1 لمحة تاريخية عن النمو الحضري في الجزائر
28	3. 2 عوامل النمو الحضري في الجزائري
31	3. 3 مشكلات النمو الحضري في الجزائر
35	خلاصة الفصل
الفصل الثالث التنظيم العمراني ومشكلاته	
37	تمهيد
38	أولا ماهية التنظيم العمراني
38	1.1 مفاهيم مقارنة لتنظيم العمراني
39	1. 2 التنظيم الاجتماعي الحضري.
39	1. 3 إصلاح تنظيم العمراني للمدن وتدعيم المشاركة
40	ثانيا عمليات العمرانية داخل المدينة ومشكلاته في العالم الثالث
40	2. 1 عمليات العمرانية داخل المدينة
41	2. 2 مشكلات التنظيم العمراني في العالم الثالث.
43	ثالثا مشكلات التنظيم العمراني بالجزائر
48	رابعا تخطيط التوسع العمراني
51	خلاصة
الجانب التطبيقي للدراسة	
53	تمهيد

54	1. المنهج المستخدم في الدراسة
55	2. حدود الدراسة
56	3. مجتمع الدراسة وعينة الدراسة
56	4. أدوات جمع البيانات
58	5. الاساليب الاحصائية المستخدمة
59	6. عرض نتائج الدراسة
65	7. مناقشة وتفسير نتائج وفق الفرضيات
78	8. التوصيات والاقتراحات
79	خاتمة الدراسة
80	قائمة المراجع
85	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	59
02	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	59
03	توزيع عينة الدراسة حسب عدد افراد الاسرة	60
04	توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي	60
05	توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة	61
06	توزيع أفراد العينة في حالة العمل (ما نوع العمل)	61
07	توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم	62
08	توزيع أفراد العينة حسب عدد الغرف الموجودة في المسكن	62
09	توزيع آراء أفراد عينة حول كفاية هذه الغرف	63
10	توزيع أفراد العينة حسب ما يتوفر في مساكنهم من مرافق ضرورية	63
11	حالة وجود أولاد متزوجون ضمن العوائل المدروسة	64
12	سبب عدم انتقال الأبناء المتزوجين إلى مسكن آخر	64
13	رأي أفراد العينة عن أسباب أزمة السكن	65
14	آراء أفراد العينة حول مدى رضاهم عن سكنهم	65
15	أسباب عدم الرضا	66
16	هل تم تقديم طلب لسكن للجهات المعنية	66
17	حالات العوائل التي طلبت إعانات من طرف الدولة للبناء	67
18	الأسباب التي حتمت بناء السكن في المكان وقت الدراسة.	67
19	توزيع أفراد العينة حسب إمتلاكهم قطعة أرض	68
20	حالات العوائل التي شرعت في البناء	68
21	أسباب عدم الشروع في البناء	68
22	أسباب عدم الترخيص	69
23	حالات العوائل التي تملك وسيلة نقل خاصة	70

70	ماهية الوسائل المفضلة لدى العوائل المدروسة	24
71	الغرض من إقتناء وسائل النقل	25
71	رأي المبحوثين في النقل الجماعي	26
72	مدى توفر وسائل النقل الجماعي	27
72	أسباب تذبذب وسائل النقل الجماعي	28
73	حالات الإكتظاظ في وسائل النقل	29
73	المدة التي تخصص في انتظار وسيلة النقل	30
74	زمن استغراق رحلة التنقل إلى وسط المدينة	31
74	أسباب تأخر وسائل النقل الحضري إلى المدينة	32

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان	الرقم
16	النظرية الدوائر المركزية	01
17	نظرية القطاعات	02
19	نظرية النويات المتعددة	03

مقدمة :

يعتبر القرن العشرين من القرون التي عرفت بالتزايد الكبير في عدد السكان، وقد كان لنمو المدن الحديثة أثر هائل ليس فقط على عادات الناس وأنماط سلوكهم فحسب ، بل حتى على أنماط تفكيرهم وقيمهم ، ومن اللافت للنظر أن الانتشار الهائل للمدن ارتبط لدى الكثير من الباحثين الاجتماعيين بمظاهر التفاوت واللامساواة الاجتماعية وشيوع الفقر والانحراف والجريمة حيث يقطن ما يقدر بثلاث سكان مدن العالم النامي في أحياء فقيرة مزدحمة ، وهم يعانون الاكتظاظ الشديد وفي سكنات دون مستوى المعيار العلمي والفني لها ، إضافة إلى الامكانات الهزيلة للحصول على الماء الصالح للشرب والصرف الصحي ، مما يؤدي إلى إنتشار نسب عالية من الامراض والوبئة الفتاكة في الأوساط الحضرية ، لقد غدى النمو الحضري المتسارع من ابرز المشكلات الإجتماعية ، خاصة في الاحياء الفقيرة ، التي تزداد سوءا يوما بعد يوم وبخاصة في الأحياء القصديرية وما نمت منها في ضواحي المدن بشكل عشوائي .

والحقيقة تشهد أغلب المدن الجزائرية معدلات متزايدة من النمو العمراني والتحضر المطرد نتيجة للنمو السكاني ، وقد أصبحت مشكلة تطوير وتنمية المناطق العمرانية القديمة من أكبر التحديات التي تواجه السلطات المحلية ، فعلى مدار العقدين الماضيين تم تطوير العديد من السياسات والمخططات لمواجهة هذه المشاكل المتزايدة ، والمرتبطة بطبيعة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد . وعلى هذا الأساس يجب على المخططين والمصممين العمرانيين ضرورة تفهم الجوانب الكاملة لتحسين مستوى الاحياء القديمة ، خصوصا أن العديد من هذه التجمعات العمرانية قد شيدت في بدايات القرن الماضي وتميزت بتداخل أنماط النسيج العمراني القديم بالأنماط الحديثة للعمران .

وتتمحور دراستنا هذه حول موضوع النمو الحضري وعلاقته بمشكلات التنظيم العمراني على مستوى سكان مدينة المغير، وقد أخذنا أحد أحياء هذه المدينة وهو

"حي السعادة" كنموذج للدراسة الميدانية ، وشملت الدراسة جانبيين جانب نظري وجانب تطبيقي ، حيث استهلينا الجانب النظري بثلاث فصول وهي كالتالي :

فصل تمهيدي تم التطرق فيه إلى إشكالية البحث وتساؤلات الدراسة وفرضياتها ، إضافة إلى أهداف وأهمية الدراسة والمفاهيم ذات العلاقة بموضوع الدراسة إضافة للدراسات السابقة .

أما **الفصل الثاني** تطرقنا فيه إلى مداخل نظرية حول النمو الحضري (نظرية الدوائر المتراكزة - نظرية القطاعات - نظرية النويات المتعددة - نظرية المركب الايكولوجي) ، ثم إلى عوامل النمو الحضري (عوامل سكانية وعوامل الاقتصادية وعوامل السياسية إضافة إلى العوامل الثقافية)، كما عرجنا إلى ذكر النمو الحضري في الجزائر (لمحة تاريخية عن النمو الحضري في الجزائر وعوامله ومشكلاته)

فيما يخص **الفصل الثالث** فتطرقنا فيه إلى التنظيم العمراني ومشكلاته (مفاهيم مقارنة لتنظيم العمراني والتنظيم الاجتماعي الحضري وإصلاح تنظيم العمراني للمدن وتدعيم المشاركة ، إضافة إلى مشكلات التنظيم العمراني بالجزائر .

أما الجانب التطبيقي (الميداني) فقد شمل فصلين **فصل الرابع** وتطرقنا فيه إلى المنهج المستخدم في الدراسة ، وأدوات جمع البيانات وكذا حدود الدراسة وعينتها .

أما **الفصل الخامس** فقد تم عرض أهم نتائج الدراسة وفق الفرضيات المقترحة والتحقق من صحتها أو من عدمها إضافة إلى المقترحات والتوصيات فخاتمة عامة لدراسة .

الجانب النظري

الفصل الاول الاطار المفاهيمي لدراسة

-تمهيد

1- تحديد الإشكالية

2- تحديد أسباب إختيار الموضوع

3- أهمية الدراسة

4- أهداف الدراسة

5- تحديد مفاهيم الدراسة

6- الدراسات السابقة

تعد المدينة مركزا للإشعاع الحضاري ، وهي من أبرز الظواهر البشرية فهي ظاهرة حضارية واجتماعية ، تختلف في حقيقتها عن الظواهر الطبيعية ، في كونها تحمل الانسان وحضارته ، ومن ثم لا ننظر إلى المدينة على أنها فقط هيكل اقتصادي أو شكل معماري أو وحدة إدارية ، بل هي كل ذلك ، وفوقه فهي نظام اجتماعي والمكان الذي تنطلق وتنبثق منه كل النشاطات ومكان لتجمع السكان بمختلف نشاطاتهم ، وقد عرفها "بوبوك" بأنها تتسم بصفات عديدة باعتبارها محلة عمرانية ذات أهمية نسبية ومركز للحياة الحضرية ، وأكثرها تعقيدا بفعل عدة عوامل ، من أهمها العوامل السكانية من خلال الزيادة الطبيعية والهجرة الداخلية والخارجية ، كما أن للعامل الاقتصادي به دورا مهما لاستقطاب وجذب أكبر عدد من السكان ، الشيء الذي أسهم في تمركز الافراد في مناطق دون غيرها ، مما أنجر عنه نموا ديمغرافيا متزايدا ، يتطلب توفير الحاجات اللازمة للسكان ، لتطور وسائل النقل والمراكز الخدمية والتعليمية والصحية وغيرها .

وكنتيجة للنمو الحضري الكبير وتعدد مطالب السكان ، أدى ذلك إلى بروز مظاهر المباني والاحياء الغير مخططة ، ما أدى بتفاقم العديد من المشاكل العمرانية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها ، الشيء الذي يحتم على الدولة أن ترصد لها كل الامكانيات لحلها ، والحقيقة تعد هذه المشكلة نتيجة لغياب التخطيط الجيد للمجال العمراني ، وعدم التنسيق بين مختلف الهيئات العمومية ، حيث أثارت مشكلة السكن والاسكان اهتمام كل المسؤولين ، واتجه العديد من المختصين والباحثين في دراسة وتحليل القضايا المتعلقة بالنمو والتوسع السريع للمدن وارتباطها بالمشكلات الاجتماعية ، ومحاولة إيجاد الحلول لها على جميع الاصعدة والذي زاد الامر سوءا هو ظهور ما يعرف بالبناءات الفوضوية التي تنشأ بصورة عشوائية وهي من أعقد المشكلات ، والتي لم يتم فيها اعتماد تنظيم وتخطيط عمراني محكم ، مما أنجر عنه توسع عمراني بصورة عشوائية وبناءات غير منظمة .

وكنتيجة لتوسع وانتشار الاحياء الغير مخططة ظهر ما يعرف بمشكلة النقل الحضري التي تعتبر إحدى المشكلات الحضرية ، فقد أصبحت هناك حاجة ملحة

لمراقبة النمو والتطور الحاصل في المدن ، وتحليل التغيرات الحاصلة في بيئتها وبنيتها الوظيفية ، لكي يتم توجيه وتنظيم هذا التطور بشكلا أفضل ، وعليه يجب الاعتماد على متخصصين توضع الخطط الفعالة لدراسة حالة النقل والتنقل داخل المدينة . ولقد انعكست ثقافة الانسان وعلومه الحديثة وتعددت مطالبه في حاجاته وتوفير الخدمات العامة الاساسية والمرافق المختلفة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ومع الزيادة الكبيرة التي تشهدها الجزائر بخصوص الانفجار السكاني والعمراني المتسارع ، مما نتج عنه عدة مشاكل منها مشكلة السكن والاسكان ، حيث سجلت الجزائر عجزا في عدد السكنات الكافية ومن ثم فهي تسعى لاتباع سياسات وخطط تتلاءم والزيادات السكانية ، للتخلص من هذا المشكل العويص ، والقضاء على السكنات الفوضوية والبيوت القصديرية ، التي تعرف نموا وانتشارا واسعا في المدن الجزائرية ، وكباقي المدن الجزائرية تعاني مدينة الوادي اليوم من بعض مظاهر الفوضى العمرانية ، وهذا رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة للتخفيف من حدة هذه المشكلات .

وللوقوف عن كثب لدراسة هذا النوع من المشكلات والمتعلقة بالظواهر الحضرية تم في هذا الإطار طرح التساؤل الرئيسي التالي :

_ هل هناك علاقة بين النمو الحضري ومشكلات التنظيم العمراني لدى سكان حي السعادة بمدينة المغير؟

ومنه طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية ، وهي :

- هل هناك علاقة بين الزيادة السكانية وبروز مشكلات السكن والاسكان المغير ؟
- هل هناك علاقة بين التوسع العمراني الحضري وظهور البناءات الفوضوية بمدينة المغير ؟
- هل هناك علاقة بين النمو الحضري ومشكلة النقل بمدينة المغير؟

- الفرضية الرئيسية :

هناك علاقة بين النمو الحضري ومشكلات التنظيم العمراني لدى سكان حي السعادة بمدينة المغير .

- الفرضيات الفرعية :

- هناك علاقة بين الزيادة السكانية ومشكلات السكن والاسكان بمدينة المغير .
- توجد علاقة بين التوسع العمراني والبناءات الفوضوية بمدينة المغير .
- توجد علاقة بين النمو الحضري ومشكلة النقل بمدينة المغير .

2- أسباب اختيار الموضوع : يمكن تقسيم أسباب إختيار موضوع دراستنا إلى

سببين وهما كالآتي :

- أسباب ذاتية : التعمق في مجال تخصصنا والمتمثل في علم الاجتماع الحضري فهذا الموضوع الذي يتطرق لإحدى أبرز الظواهر الحضرية والمتمثل في النمو الحضري وعلاقته بالتنظيم العمراني ، لهو خليق بأن يكون إحدى أسباب إختيار هذا الموضوع .

- أسباب موضوعية :

- قلة ونقص الدراسات السوسولوجية في هذا الموضوع وخاصة في جانب النمو الحضري والتنظيم العمراني ، ومن ثم محاولة إفادة مكتبتنا بهكذا نوع من الدراسات .
- التعرف على أسباب تفاقم مشكلة النمو الحضري في الجزائر وخاصة المدن الصغيرة مثل مدينة المغير .
- المساهمة في إيجاد حلول لمشاكل النمو الحضري والتنظيم العمراني ضمن نطاقاتنا الحضرية .

3- أهمية الموضوع :

يمثل النمو الحضري وما يتعلق ذلك بالتنظيم العمراني موضوع ذا أهمية بالغة في الدراسات الحضرية ونلاحظ أن الجزائر في الآونة الاخير شهدت تزييدا ملحوظا في المشكلات الحضرية والعمرانية المتزايدة ، كأزمة السكن والاسكان ، أزمة النقل ، بروز الاحياء القصديرية والبناءات الفوضوية ، مما تنعكس سلبا على المجتمع واحتياجاته ، ولقد بادرت الدولة بالقيام بمجهودات كبيرة للتخلص من هذه المشكلات ، ونحن نشعورا منا بأهمية موضوع هذه الدراسة ، قمنا بمحاولة للتعرف على أسباب النمو الحضري في الجزائر وعلاقته بالتنظيم العمراني سواء من حيث كفاية الإسكان وتنظيم المجال الحضري وما يتطلبه من توفر للخدمات الأساسية للحواضر والمدن .

4- أهداف الدراسة :

- تحديد العوامل الاساسية المؤدية إلى الزيادة في النمو الحضري في مدينة المغير .
- تحديد أهم المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها سكان الحضر في مدينة المغير .
- الرغبة في إيجاد حلول لمشكلات النمو الحضري والعمراني لهذه المدينة .
- دراسة الوضعية الحالية للسكن والنقل ومستوى التنظيم العمراني لمدينة المغير .

5- مفاهيم الدراسة :

- النمو الحضري : النمو يقصد به التزايد نموا أو تزايد الشيء ما يضاف إليه كازدياد مساحة الارض بفضل الطبيعة(1) ، ويعرف العالم الديمغرافي وارن توبسيون w.thopson ظاهرة التحضر في دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنها حركة الناس من المجتمعات التي تقوم اساسا أو تقوم فقط على النشاط الزراعي إلى مجتمعات أخرى أكبر حجما بدور هو النشاط التجارة والصناعة والخدمات وغيرها من أوجه النشاط المتصلة به(2) .

1- احمد زكي بدوي ،معجم المصطلحات الاجتماعية ،مكتبة البناء ،القاهرة ،بد ،بط، ص 6.

2- فاروق زكي يونس، علم الاجتماع ،الاسس النظرية وأساليب التطبيق علم الكتب ،القاهرة ،1972، بد، ص 23.

- التعريف الإجرائي للنمو الحضري : يمكن تعريفه بأنه عملية انتقال اجتماعي من حالة التريف إلى حالة التحضر ، بمعنى التخلي عن خصائص وسمات أهل "الريف" والتخلي بمواصفات أهل "الحضر" .

- مفهوم الزيادة السكانية : هي معدّل النمو السكاني خلال فترة زمنية معيّنة - سنة مثلاً إن جزءاً من هذه الزيادة ينشأ بسبب الزيادة في عدد المواليد أكثر من زيادة عدد الوفيات، وهو ما يُسمّى ب: معدّل الزيادة الطبيعية، وهو يختلف عن الزيادة الناتجة عن الهجرة (1) مفهوم الزيادة السكانية يُطلق عليها أيضاً اسم الزيادة الديمغرافية، وتتمثل في الزيادة الكبيرة في معدل أعداد السكان في منطقة ما .

- المفهوم الاجرائي للزيادة السكانية: هي الزيادة الطبيعية في عدد السكان والمتعلقة بتزايد المواليد ، كما يمكن إضافة عامل الهجرة الداخلية أو بما يسمى بالنزوح الريفي من المناطق الريفية والمتخلفة إلى الحواضر والمدن .

- مفهوم السكن : يعرفه حسين رشوان بأنه أحد الحاجات الاساسية للانسان وعنصرا هاما يحدد نوع الحياة ، فهو يقدم المأوى ويوفر مختلف الامكانيات والتسهيلات التي تضي على الحياة المنزلية كالراحة والطمأنينة والأمان ، وهو كذلك يؤثر في صحة الفرد وعلى حالته النفسية (2) - المفهوم الإجرائي للسكن : هو المأوى الذي يلجا إليه الانسان ، بحيث يكون ذلك المكان الذي ينبغي أن يتوفر على شروط السكن اللائق بالمعيشة ، ويمكن إعتباره كذلك محلا للسكنية والخلود للراحة لإعادة نشاطه ليوم جديد .

- مفهوم الإسكان : يعتبر الإسكان من متطلبات الحياة العصرية... وهي متطلبات لم تتمكن أي دولة من دول العالم من الوصول إلى حل قاطع لها... وهو من أكثر المشاكل تفاقمًا بسبب الطلب المتزايد عليه من السكان. ولقد عرف هوبز السكن على أنه الذي يوفر مناخ يسمح

1- ميشيل تودارو ، التنمية الاقتصادية ؛ ، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.

2 - حسين رشوان ،مشكلات المدينة ،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،2002،ص 95.

بالترباط بين الاصدقاء والجيران وكل ما يتعلق بالترويج والتعليم ودور الحضانة والمساحات. (1)

- **المفهوم الاجرائي للإسكان**: يتضمن الاسكان ليس فقط المكان الذي يسكن فيه الانسان ولكن يتضمن أيضا المحيط الذي يحيط بالفرد ، أي ليس المنزل الذي يؤوي إليه الإنسان فقط ، بل يتعداه إلى التهيئة الحضرية وجملة الخدمات الإجتماعية والتعليمية والصحية وما شابه والتي تعد من مستلزمات الإسكان الحضري .

- **مفهوم البناءات الفوضوية** : ويطلق عليها في المشرق العربي بالبناءات العشوائية ، وهي نوع من البناءات التي تنشأ بصورة تلقائية وعشوائية ، وهي غير مدرجة ضمن التخطيط العمراني للمدن ، أي دون تدخل للحكومة في انشاءها ، وتكون في أغلب الاحيان في ضواحي المدن وعلى أطرافها ، عرفه "بيار جورج" بأنه نتيجة لتكدس السكان في المدن الكبرى التابعة للبلدان الأقل نموا ، هؤلاء السكان الذين هم ليست لهم موارد رزق ، جاؤوا من الضواحي وأحتلوا مجالا واسعا من المدينة ، وعادة ما تكون هذه البناءات عرضة للكوارث الطبيعية(2).

- **المفهوم الاجرائي للبناءات الفوضوية** : يقصد بها تلك البناءات التي تنشأ بطريقة عشوائية وغير قانونية ، وهي في نظر الحكومة مخالفة للقوانين ويجب أن يتم القضاء عليها ، كما أنها في أغلب الاوقات تفتقر إلى ضروريات الحياة ، كالكهرباء والغاز والماء ، وطبيعة البناء فيها هشة وقابلة للانهار في إي وقت .

- **مفهوم النقل الحضري** : إنه خدمة تقوم بالربط بين مختلف نقاط التجمع الحضري ، وفقا لخطة تغطي الاحتياجات وتحقق التكامل والانسجام ، والهدف منه إعطاء ديناميكية لحياة السكان في الحواضر والمدن ، وهو مجموعة التنقيتات المستعملة والتهيئات والبنى التحتية التي تهدف إلى تنظيم تنقلات الأفراد والبضائع والسلع في الوسط الحضري. (3)

- **المفهوم الاجرائي لنقل الحضري** : هو وسيلة تسهيل انتقال الاشخاص والبضائع من مكان إلى آخر عبر مختلف الاماكن في مدينة واحدة .

¹- متعب منان جاسم، الاسس التكنولوجية إجتماعية للتخطيط، مطبعة الامة، الاردن، 1974، ص 295.

²- تكواشت جمال ، الآليات القانونية للحد من البناءات الفوضوية في الجزائر ، منكرة ماجيستير تخصص علوم قانونية ، كلية الحقوق جامعة باتنة لسنة 2003/2005 .

³- شاكر بلخضر ، مشروع القطار الحضر ، لمدينة باتنة ، رسالة ماجيستير في علوم التسيير ، مدرسة الدكتوراء إقتصاد تطبيقي ، تسيير المنظمات ، جامعة الحاج للخضر ، باتنة ، 2010/2011 ، ص 14 .

- التنظيم العمراني : دعا الكثير من العلماء في مختلف التخصصات عناية كبيرة بموضوع تنظيم المدن ذكر هارت منذ 1990 Hurt.R.M أن علم التنظيم العمران هو علم فن يمستعملان في مراقبة كل ما يتعلق بالتنظيم المادي للتجمعات الحضرية وما يحيط بها ، وإعادة تصحيح أخطاء الماضي عن طريق إعادة البناء وتهيئته تهيئة ملائمة ، والاستفادة من التجارب الماضية ، ويؤكد على أن التوسع في حقل تنظيم المدن ليس له حدودا ويرى أن تكون الجهود المبذولة في الميدان شراكة بين الكفاءات والمختصين في التحضر(1) .

- التعريف الإجرائي للتنظيم العمراني : هو عملية إجتماعية تسهدف تنظيم وتهيئة المجال الحضري والعمراني للناس ، وتوفير كل الظروف والشروط وكذا الخدمات الضرورية واللازمة للعيش الكريم للقاطنين في هذه المجالات ، كالصحة والأمن والتعليم والنقل وطرقا ومنتزهات ، وغيرها .

6-الدراسات السابقة :

تعد الدراسات السابقة منارة تنير طريق الباحث لاستخلاص ما قد يثري رصيده المعرفي ، ومن بين الدراسات التي تم الاعتماد عليها والتي رأيت أنها تثري بحثنا ، هي كالتالي :

- الدراسة الاولى : النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية ، مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة مسعودة عطال ، حيث حاولت تحديد العلاقة بين النمو الحضري الغير موجه وظهور التلوث البيئي ، وإستهدفت من دراستها :

- معرفة خصائص الثقافية البيئية المميزة للسكان الاحياء المتخلفة .

- الوصول لبعض الاقتراحات من خلال النتائج الميدانية .

أما الادوات الدراسة فقد كانت كالتالي : الملاحظة فقد اعتمدها كنقطة بداية ،المقابلة ،الاستمارة بالنسبة ولقد سلطت عينة الدراسة على سكان حي طريق

1 - قيرة اسماعيل ،توهامي ابراهيم ،دليمي عبد الحميد ،التخطيط والتنمية الحضرية ،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،عين مليلة ،2008، بد ،ص ص 87- 88.

حملة بمدينة باتنة ، يتكون من 160 سكن ، إختارت منهم 100 من عوائل هذا الحي .

اما المنهج المتبع في الدراسة فقد تم إتباع المنهج التحليلي الوصفي.

أما بالنسبة للنتائج المتوصل إليها فقد كانت كالتالي : أنها تحققت من فرضية متعلقة بالتخطيط والبيئة ، حيث برهنت النتائج المتحصل عليها ان النمو الحضري الغير موجه والغير مخطط مع تدني مستوى الثقافة البيئية للسكان له علاقة بمشكلات البيئة الحضرية .

- الدراسة الثانية : مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة سهام وناسي ، تحت عنوان : النمو الحضري وعلاقته بمشكلة السكن والاسكان ، وقد هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته على تأزم مشكلات السكن والاسكان ، ولقد إستخدمت المنهج الوصفي ، وكانت أدوات جمع البيانات : الملاحظة ،المقابلة والإستمارة ، وقد تمت هذه الدراسة على حي 1020 مسكن بمدينة باتنة ، حددت العينة بنسبة 10% من مجموع المجتمع الكلي للبحث ، أخذت العينة بطريقة عشوائية منتظمة .

وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي : تم التأكد من صحة الفرضية الأساسية للدراسة ، وهي أن النمو الحضري والمتمثل في التطور السريع في جميع الميادين له أثرا ملحوظا على الفئات السكانية بهذا الحي سواء كان عمرانيا أو إجتماعيا أو إقتصاديا .

الزيادة السكانية التي تعبر عن ارتفاع عدد السكان في الوسط الحضري كانت نتيجة لزيادة عدد المواليد ومن جهة أخرى زيادة عدد أفراد الاسرة

- دراسة الثالثة :مذكرة ماجستير من إعداد الطالبة روابحي سناء ،تحت عنوان النمو الحضري وعلاقته بمشكلات النقل الحضري وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وضعية النقل الحالية داخل المدينة ودراسة المشكلات تنقل السكان في المناطق المحيط الحضري، ولقد تم استخدام مجموعة من ادوات جمع البيانات (الوثائق

والسجلات ،المقابلة ،الملاحظة)أما بالنسبة للمنهج المتبع فقد اتبع المنهج الاستقرائي ،حيث تم إحصاء 500 ساكن بذلك الحي .

وقد توصلت هذه الدراسة إلى بينت الدراسة أن الزيادة السكانية داخل مدينة باتنة مرتبطة أساسا بنمو الطبيعي وحركة الهجرة الوافدة إليها من داخل إقليم الولاية وخارجه جعلتها تتميز بنمو حضري ذو وتيرة متسارعة لم تتوافق مع إمكانيات المدينة مما أدى إلى تضخم هذه الأخيرة ،وعدم قدرتها على استيعاب الزيادات خاصة في السنوات الأخيرة .

الفصل الثاني مداخل نظرية في النمو الحضري

- تمهيد

أولا نظريات تحليل النمو الحضري .

1.1 نظرية دوائر المركزية .

1.2 نظرية القطاعات .

1.3 نظرية النويات المتعددة

1.4 نظرية المركب الايكولوجي.

ثانيا عوامل النمو الحضري .

ثالثا النمو الحضري في الجزائر .

3.1 لمحة تاريخية عن النمو الحضري في الجزائر .

3.2 عوامل النمو الحضري في الجزائر .

3.3 مشكلات النمو الحضري بالجزائر .

-خلاصة الفصل

تمهيد :

يعتبر النمو الحضري أو التمدن كما أطلقه الباحثون بأنه أكبر مشاكل في وقتنا الحالي حيث أن الدول السائرة في طريق النمو سجلت في الآونة الأخيرة درجة مفاجئة من التحضر تتمثل في الزيادة الطبيعية بالإضافة إلى موجات بشرية التي نزحت إلى الأرياف، فالنمو الحضري هو العملية التي تتم بها زيادة السكان المدن عن طريق تغيير الحياة في الريف إلى حياة حضرية أو عن طريق الهجرة، ولهذا التعبير عدة عوامل واسباب (اقتصادية، ثقافية، اجتماعية).

أولاً: نظريات تحليل النمو الحضري

1.2 نظرية دوائر المركزية_: the concentric circle patters وتسمى أيضا بالنموذج

الدائري المترکز concentric zone theory حيث نادى بهذه النظرية "ارنست بيرجس (1)" من خلال الدراسة التي قام بها عن أنماط النمو الحضري وتركيب الوظائف في مدينة شيكاغو وهو النموذج الأكثر انتشاراً في عديد من المجتمعات ويتكون من خمس دوائر تنمو خارج المركز وهي خمس مناطق تتخذ من المراكز المحور الأساسي لها وهذه الدوائر الخمس تتخذ شكل حلقات مرتبة من الداخل إلى خارج المدينة .

● **منطقة الأعمال المركزية :** تتسم هذه المنطقة في شيكاغو بوجود المحلات التجارية الكبرى والبنوك والفنادق الكبرى وأهم مراكز السينما واللهاو..... إلخ وهي تضم أكثر نشاطات المجتمع كثافة ولها مختلف الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المناطق الأخرى التي تحيط بها وعددها أربع .

● **منطقة التحويل :** تختلف فيها استخدام الأرض حيث ترتفع قيمتها لاحتمال اتساع منطقة الأعمال وتسودها احوال سكانية متدهورة حيث تضم منازل قديمة وتؤجر مساكنها بالحجرة كما أنها تتصف بالكثافة السكانية العالية تجنبت المهاجرين وتتميز بالتفكيك الافراد والجماعات من أنها عرضة للتغيير(2).

● **منطقة سكن العمال والمهاجرين :**

- **منطقة السكن الجديدة:** يسكنها الطبقة المتوسطة، وهي قريبة من الحلقة الأولى يوجد بها بعض المساكن ذات النوعية الأكثر رقياً والتي تمتلكها الأسر ذات الدخل المرتفع.

- **منطقة الضواحي:** تقع خارج حدود المدينة وعلى أطرافها وتبتعد المنطقة الأولى بها يتراوح ما بين 20 و30 دقيقة بالموصلات العامة وتضم هذه المنطقة بعض الضواحي والمدن التابعة للمدينة المركزية، كما أنها تمثل مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفعة

¹ - عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة، دار النهضة العربية، بيروت، بد، ب س ص، 137.

² - عبد الحميد دليمي، دراسة في العمران السكن والاسكان، دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، 2007، ص ص

- وقد تعرضت هذه النظرية إلى انتقادات كثيرة فالتوزيع الجغرافي للمناطق ونظام المراكز لا تتخذ بالضرورة شكلا مركزيا وليس بالضرورة أن تضم الضواحي أحياء راقية(1)

نقد وسلبيات نظرية الاماكن المركزية :لقد واجهت هذه النظرية العديد من الانتقادات منها:

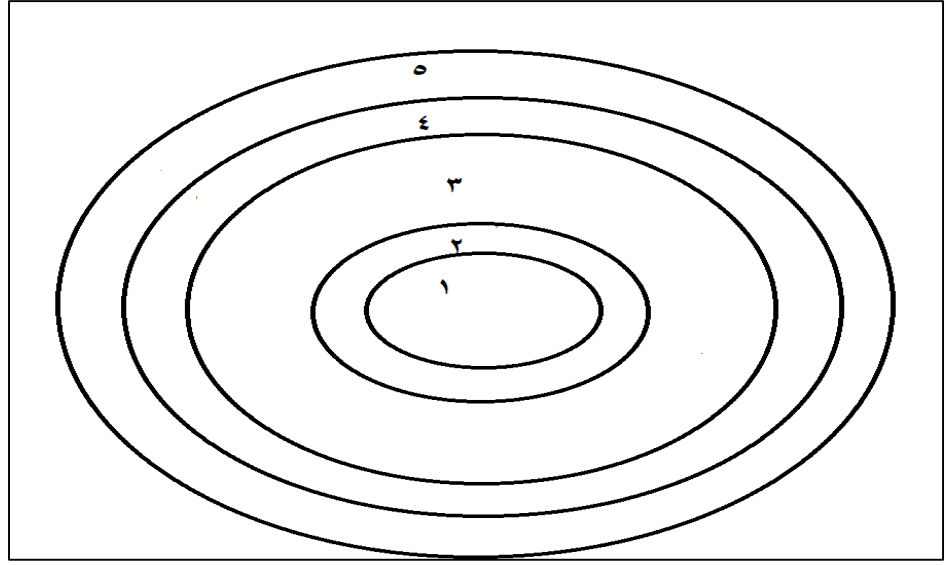
اعتماد روادها في نظريتهم على مقياسين فقط للاستدلال على مركزية المدن هما عدد السكان ومستوى الخدمة (الذي اعتمده بالنداءات الهاتفية) وهذين العاملين على الرغم من كفاءتهما إلا أنهما لا يشكلان دليلا قاطعا على مركزية المكان بدليل أن كثير من المدن الكبيرة الصناعية أو المتخصصة قد تتصف بأنها اقاليم صغيرة وذات وظائف مركزية قليلة لا تتناسب وحجوم سكانها وكان أول من شخص هذه السلبية الباحث الجغرافي الامريكي - المن- الذي يعتبر أول من أدخل تطبيق هذه النظرية في أمريكا .

- لقد انتقد كرسنال نفسه اسس النظرية لكونها قد تشوه ولا تصدق في كثيرا من الحالات كما في المناطق الريفية الفقيرة والقليلة السكان وكذلك في المناطق ذات التضاريس الارضية المختلفة التي لا يمكن ضمان تجانسها وهذه عوامل تؤثر على توزيع المدن وتباعدها وحجومها وبالتالي التشويه لمفهوم الاماكن المركزية وربما تتدخل التنظيمات الحكومية والتقسيمات الادارية وطرق المواصلات في إحداث هذه التشويه من خلال إعادتها لسياقات التسوق التي ربما تجعل من الاماكن الصغيرة أكثر صغرا والاماكن الكبيرة أكثر اتساعا في تفيد خدماتها

إن أسس نظرية كرسنال تتنافى مع مفهوم المدينة المشتتة التي تعني مجموعة من المدن التي تقوم بوظيفة واحدة كمدينة واحدة ولكونها في الحقيقة مقسمة إلى أجزاء

¹ عبد الحميد دليمي ،مرجع سابق ،ص 97.

كل منها ذو حجم سكاني معين وإن قاربها قد لا ينسجم مع نظرية كرسنالر حيث لا توجد مدن صغيرة تقع في أقاليمها. (1)



شكل رقم (1) يمثل النظرية الدوائر المركزية

1 . 2 نظرية القطاعات : قدم هومر هويت Hoyt Hower عام 1939 نموذجا نظريا في محاولة لتفسير نمو المدن يعرف فيها بأن المدينة تتكون من قطاعات وقد استخلص هويت نظريته في القطاعات من خلال دراسته لإيجارات المساكن ،في المناطق السكنية في 142 مدينة واعتبر أن هناك نموذجا عاما للمناطق محدودة كل منها مجموعة عمارات ذات ايجارات متساوية لمساكنها ولا يشكل هذا النموذج توزيعا عشوائيا بحيث تكون كل مجموعة جزء معزولا ،كما أنه ليتخذ شكل مناطق دائرية متتابعة ومتحدة المراكز هو الحال في الدوائر المركزية الخاصة بنظرية بيرجس .

حيث قدم إطارا تصوريا يحدد فيه النمط الايكولوجي في ضوء فكرة القطاع كما أبرز أن الدخل هو الذي يحدد سكن الافراد وما يحكم التركيب الداخلي للمدن هو الطرف

¹ محمد جاسم شعبان العاني ،التخطيط الاقليمي مبادئ واسباس نظريات واساليب ،دار الصفاء لنشر والتوزيع ، عمان ،2010، ط1، ص ص 315-317.

الخارجة من مراكزها إلى الاطراف ويرتب المناطق السكنية إلى ثلاث قطاعات أساسية إلى جانب مناطق النشاطات التجارية في مراكز المدينة .

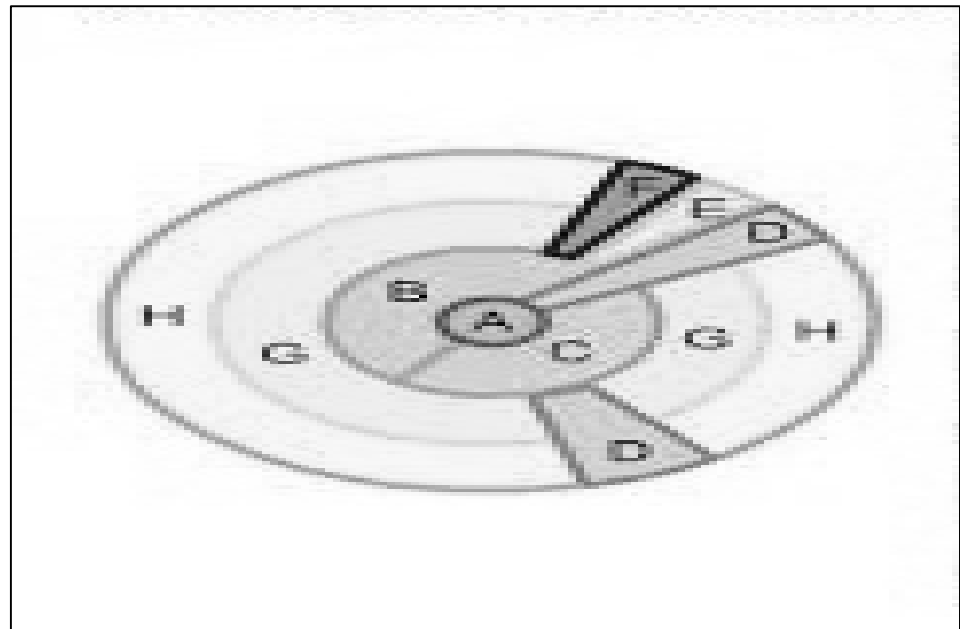
- قطاع الايجارات المنخفضة ويضم العمال ذوي الدخل المحددة .

- قطاع الايجارات المتوسطة ويضم الافراد ذوي الدخل المتوسطة .

- قطاع الايجارات المرتفعة ويضم الاغنياء ذوي الدخل المرتفعة .(1)

أكد هويت أن النمو الحضري يتم بأقصى سرعته على خطوط النقل الرئيسية وعلى طول الخطوط الاقل مقاومة وتوصل إلى إطاره هذا بناء على مشاهداته الواقعية لانقسام بعض المدن إلى قطاعات مثل مدن سان فرانسيسكو ،مينا بوليس ،فرجينيا .

وأهم الانتقادات الموجهة إلى نظرية القطاع هو محدوديتها وضيق نطاق تطبيقها وذلك من خلال الاعتماد على نمط إيكولوجي يعكس واقع لبعض المدن في مرحلة تاريخية معينة إضافة إلى إغفاله للبعد التاريخي بحيث ينحصر تطبيقها على واقع بعض المدن الاوربية الامر الذي يجعل من الصعب تعميمها على بقية العالم (2)



شكل رقم (2) نظرية القطاعات

¹ حميد خروف ،بلقاسم سلاطنية ،اسماعيل قيورة ،الاشكالات النظرية والواقع ،منشورات جامعة منتوي ،قسنطينة ،1998،ص 31.

² حميد خروف ،بلقاسم سلاطنية ،مرجع سابق ،ص 32.

1. 3 نظرية النويات المتعددة : the multi centered pattern مفاد هذه النظرية

أن نموذج النويات المتعددة تعني أن نمو المدينة لا يعتمد على نواة واحدة وإنما على نويات متعددة، فكثيراً من المدن تنمو حول أكثر من نواة أو مركز وفي بعض الحالات قد ترتبط هذه النويات بنشأة المدينة .

ويعتبر " هاريس والمان " من صاغ هذه النظرية انطلاقاً من فكرة أن الأرض في المدن تنمو حول بعض النويات المنفصلة وليس حول مركز واحد¹. وقد أشار هاريس والمان إلى أربعة عوامل تؤثر في توزيع الأنشطة أي قيام النويات في المدينة وهي كالآتي :

-تتطلب بعض الأنشطة تسهيلات خاصة توجد في أجزاء محددة من المدينة
-تستفيد بعض الأنشطة من وجودها في مكان واحد أي تجاورها مثل الصناعة ومحل الإقامة الطبقة العاملة الصناعية .

- تميل بعض الأنشطة إلى تجاورها كما هو الحال لتعارض تجارة المصانع ومساكن الطبقة الغنية الراقية .

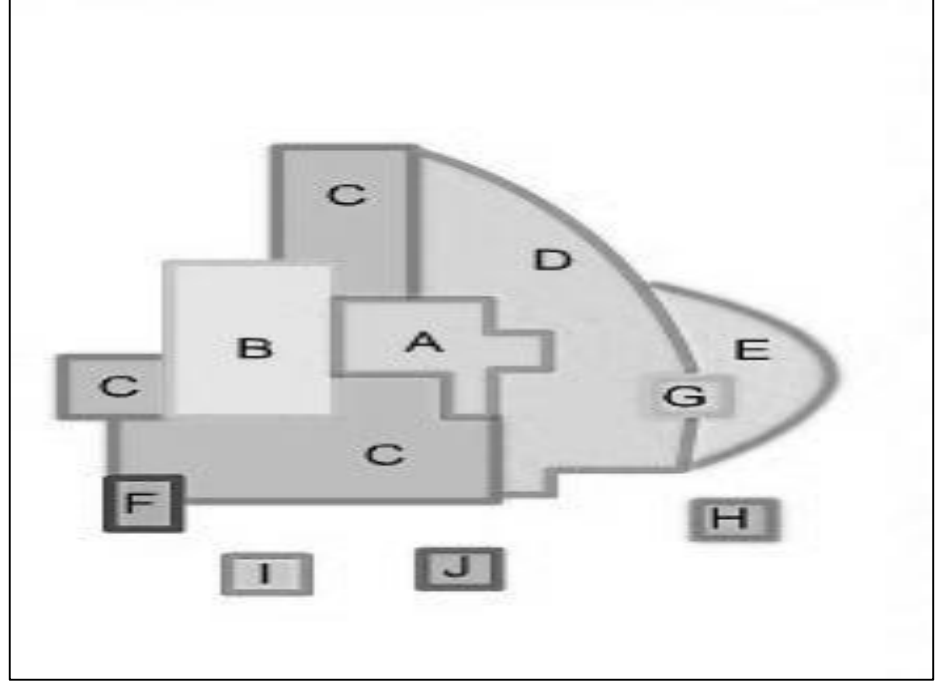
-لا تستطيع بعض الأنشطة الحصول على المواقع الممتازة بسبب ارتفاع الابعاء الايجارية مما يدفعها إلى البحث عن مواقع ذات ايجار منخفض مثل أنشطة التخزين التي تحتاج إلى مساحات كبيرة وتقع في المناطق الهامشية الفقيرة .

ولا شك نمو المدن الدول النامية وفي الواقع هناك نماذج ايكولوجية الحضري من المجتمع تسعى إلى تفسير التنظيم الاجتماعي والايكولوجي الحضري من المجتمع من حيث يؤكد كل منها على متغير واحد .

ويذكر الباحثان أمثلة عن النويات كنواة الرئيسية في مركز المدينة وهي منطقة النشاطات التجارية والخدمات الرئيسية ونواة تجارة الجملة والصناعات الخفيفة بالقرب من النواة الرئيسية كذلك نواة الصناعات الثقيلة على أطراف المدينة وتتوزع

¹ إسماعيل قيرة، علم الاجتماع الحضري ونظرياته، منشورات جامعة قسنطينة، 2004، ص 65.

حول هذه النويات مناطق سكانية متنوعة بعضها لذوي الدخل المحدود وبعضها الآخر لذوي الدخل المتوسط والدخل العالي. (1).



شكل رقم (3) نظرية النويات المتعددة

1. 4 نظرية المركب الايكولوجي :

تشير هذه التسمية في علم الاجتماع الحضري إلى أعمال مدرسة فكرية متميزة، ظلت تسير على علم الاجتماع الأمريكي فترة طويلة حتى وقتنا هذا، حتى أنه من الشائع استخدام عبارات النظرية الايكولوجية والمدرسة الامريكية أو مدرسة شيكاغو كعبارات مترادفة المعنى، وفي نفس الوقت، تثير أي من العبارات الثلاثة في أذهان المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري الإشارة إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في امريكا هم روبرت بارك وارنست بيرجي ورودريك ماكينزي، تلك الاعمال وضعت منذ البداية الاطار النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من

¹ لوجي صالح الزوي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قارة يونس، بنغايوي، ط1، 2002، ص ص

الدراسات اللاحقة التي كانت لها مكانتها العلمية وأهميتها النظرية في تاريخ العلم مثل الدراسات لويس ويرث وروبرت روفيليد وميلتون سبنجر وغيرهم .

ولعل من أهم ما يميز هذه النظرية، أنها كانت تمثل نقطة التقاء بين تيارين فكريين مختلفين - النارونية الاجتماعية من ناحية، والاقتصاد الكلاسيكي من ناحية أخرى - سيطرا على الفكر العالمي إبان القرن التاسع عشر. (1)

ثانيا عوامل النمو الحضري :

1)العوامل السكانية :

1-1- النمو السكاني : كان معدل النمو السكاني في العالم بطيئاً للغاية حتى أوائل القرن 20م وكان هذا الانخفاض راجع ارتفاع معدل الوفيات مما يعكس انخفاضا في الزيادة الطبيعية و ارتبط هذا الانخفاض بفعل عوامل كثيرة منها المجاعات الاوبئة، الحروب وآثارها، ثم بعد ذلك ونتيجة لتغيرات عديدة تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى التزايد السكاني في المناطق الحضرية، ومنذ قيام الثورة الزراعية في إنجلترا وبعض من الدول الاوربية حتى أول إحصاء اجري في القرن "7م" بلغ عدد سكان العالم وقت ظهور المسيح حوالي 200- 300 مليون نسمة، وازداد سكان العالم إلى 500 مليون سنة 1650 وتضاعف الرقم إلى مليون "بليون" عام 1850 ثم تضاعف مرة أخرى إلى 2 بليون عام 1930. (2) والجدول التالي يبين ذلك:

بظهور الثورة الصناعية وازدهارها تحسنت وسائل الانتاج والنقل مع الاستقرار النسبي وتعتبر من العوامل الهامة والاساسية المؤدية إلى تزايد سكان الغرب هناك ظهرت نظرية مالتوس في الفترة 1800- 1802 محذرا من أخطار وعواقب التزايد السكاني والصراع بينه وبين المواد الغذائية المتاحة أخذت معدلات المواليد في الدول

¹ السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري الجزء الاول، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011، ط1، ص ص293-294.

² حسين رشوان، المدينة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ط6، ص 102 .

شمال وغرب أوروبا في النزول منذ 1850 بدأت هذه الدول تتقدم في المجال الصحي ما يعكس تحصنها من الأمراض والابوئة خاصة وكان للحروب أثرها الكبير الاولى والثاني وأثرهما بسبب التعبئة للشباب في القوات المسلحة ونقص في معدلات المواليد فالأولى سجلت خسارة 7,3 مليون نسمة والثانية سجلت 7,2 مليون نسمة. (1)

- أما بالنسبة للقارات العالم فالجدول أسفله يبين ارتفاع معدلات النمو، نمووا السكاني يعادل النمو العالمي إلا أن هناك اختلاف في معدلات هذا النمو في اقاليم العالم المختلفة فهناك عالم متقدم والمتمثلة في أوروبا أمريكا الشمالية والاقويانوسية ينخفض بها معدل النمو السكاني إلا القارة الاوقيانوسية فسجل بها نمو مرتفع وهذا ناتج عن الهجرة التي تسهم بحوالي 20% من هذا النمو أما الدول الاخرى فتتمثل في القارات النامية آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وتحتل إفريقيا الصدارة في معدل النمو السكاني تليها أمريكا اللاتينية وآسيا يصل معدل النمو بها 1,5 سنويا وهناك استثناءات نادرة تتمثل في بعض المجتمعات البدائية كـ بعض القبائل وسط إفريقيا ولأوقيانوسيا وغيرهم من المجتمعات التي تتناقص أعدادها نتيجة التغيرات البيئية والاقتصادية. (2)

1- 2- الهجرة: يعتبر عامل الهجرة أو ظاهرة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أدت دورا مهما في عملية التحضر التي تعرضت لها مدن العالم وأبرز تأثير هذا العامل بشكل شديد في كثير من المدن التي تعرضت لتدفق المهاجرين إليها. (3)

¹ فتحي أبو عيانة، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية، بيروت، 2000، ص ص 39-40.

² -حسين رشوان، مرجع سابق، 108.

³ -عبد القادر القصير، الهجرة من الريف إلى المدينة، دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، بد، ص 133.

إن الهجرة ساهمت في زيادة سكان الحضر بدرجة اوصلت نسبتها إلى أكثر من أربعة أخماس من السكان إذا أسهمت بدور كبير في زيادة النمو الحضري إذا أدت نتائجها إلى إحداث خلل شديد في توازن توزيع السكان بين الحضر والريف وحدوث تضخم حضري في المدن .

وتعتبر المدن وانماط الحضرية مناطق جذب حيث ساهمت الهجرة بنسبة تتراوح بين 50 بالمائة و76 % من النمو السكاني في المناطق الحضرية الكبيرة في معظم الدول النامية ويوضح الجدول التالي ان الهجرة من الريف إلى المدن مازالت تمثل دورا مهما في النمو الحضري في بعض المدن في الدول النامية .(1)

وباعتبار الهجرة تتم على نطاق كبير في كثيرا من البلدان منها وعلها تقوم الحكومات بالتدخل لتنظيمها إذا أصبحت الهجرة من السياسات العليا للدول المتخلفة إذ تضع لها حدود وتفرض عليها القيود .(2)

- كما قسم بعض العلماء العوامل المؤدية إلى الهجرة على عوامل جاذبة وأخرى طاردة اي ما يعرف بالتركيز Concentration، والتخلخل Dèconcentration

وهما يشيران إلى التغيرات التي تحدث في التوزيع المكاني للسكان وتغيير الكثافة تدفع العوامل الجاذبة المهاجر إليها مما يؤدي إلى التركيز في المهجر ،وعوامل الطرد تدفع الانسان إلى التفكير في الهجرة والانتقال من مكان إقامته والاستقرار في مكان آخر مما يؤدي إلى التخلخل وإحداث التوازن يختلف من إقليم إلى آخر .

● العوامل الطاردة :وتتمثل فيما يلي :

-العوامل الطبيعية دورا هام في عملية الهجرة فصعوبة التضاريس وقساوة المناخ وفقره وعدم استقرار الارض وحدوث الكوارث الطبيعية كالزلازل البراكين ،انزلاقات التربة إعصارات الفيضانات تفرض وتشجع على الهجرة .

¹ - عبد القادر قصير ،مرجع سابق ،ص ص 269 - 270.

² - عبد القادر قصير ،مرجع سابق ،ص 270.

- يتعرض الافراد العاملين بالزراعة إلا فترات فراغ كون المحاصيل موسمية بالإضافة إلى ظاهرة الجفاف والتصحر وانجراف التربة وهي عوامل وظواهر تهدد بعض الاقاليم تفرض هذه الظروف على الافراد الهجرة كون مداخيل الزراعة في الاقاليم المهددة بالجفاف والتصحر قليلة .

- التضخم السكاني في الارياف وسوء الاحوال المعيشية مع تدني في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية عاملا مهما في الهجرة من الريف نحو المدينة .

- عدم كفاية الاراضي الزراعية وسوء توزيع ملكيتها، زيادة على التوسع، مما أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة .(1)

● **العوامل الجاذبة :** وتتمثل في ما يلي :

- الثروة الصناعية وما توفره من مناصب شغل وهذا ما جعل المدن الكبرى الصناعية عامل جذب لطوفان الهجرة .

- وفرت الثورة الصناعية انطلاقا من مبدأ تقسيم العمل مناصب عمل صناعية تميزت بالاستقلال والاجر العالي بالإضافة إلى إحكامها بالتشريعات التي تضمن حقوق العامل ورب العمل .

- تعتبر المدن مراكز إدارية وتجارية واجتماعية وثقافية مما جعلها تستقطب رجال الاعمال وأصحاب المصالح والمهنيين .

- ما تتميز به المدن من تنظيم وتنسيق للخدمات الشيء الذي حفز على الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة .

- انتشار المرافق والمؤسسات التعليمية والجامعات والمدارس والتوسع في التعليم مما جعل المدينة محط أنظار أهل الريف .(2)

(2) **العوامل الاقتصادية :** تعتبر العوامل الاقتصادية مجموعة من الظواهر المتعلقة بالحياة المادية للمجتمعات فهي تضم العناصر التي تنتج السلع والخدمات مثل الموارد الطبيعية

¹ حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص 67.

² حسين رشوان ، مرجع سابق ، ص 68.

الارض ،راس المال وسائل الانتاج القيم الثقافية المعرفة الفنية، التنظيم العمل المهارات و فنيات الافراد الصناعة وتنظيماتها التوزيع المهني ومستويات المعيشة العمران ومستويات الرفاهية ،وإن أول ظهور للمدن كان في مواقع تتميز بالاستقرار ووفرة المياه فقد ظهرت على ضفاف الانهار والتي تعد من أهم شرايين الحياة الانسانية ،وفي محيط هذه الانهار تكونت حضارات الممالك وامبراطوريات قوية .

واهم ما يميز المدن القديمة هو التخطيط العمراني وقوانين بناء فكان التشييد البنائي خاضع لقوانين مقننة ولم يكن قط عشوائى .(1)

التقدم الزراعي : كان الانسان يبحث عن غذائه في الطبيعة ويعيش في العراء او الكهوف وحينما وجد طعامه وجد نفسه مضطرا للارتباط بمكان واحد هو الارض التي يزرعها وقام باستئناس وتربية الحيوانات وبناء مأوى لنفسه يعيش فيه ويقيه من الحر والبرد ومخاطر الحيوانات والطبيعة وبذلك نشأت القرية .

الثورة التجارية :اعتمدت المدن في الفترة ما قبل الثورة الصناعية في نشأتها على التجارة ويؤكد لويس ممفورد أن التوسع التجاري كان من العوامل الهامة في التحول من القرية إلى المدينة وخاصة في القرن 17م ،وكان الحافز على التوسع الحضري ينبعث اساسا من التجارة أصحاب الاملاك الخادمين لمصالحهم.(2)

الثورة الصناعية : يتميز العصر الحديث بزيادة عدد المدن الصناعية ونموها وهذا نتيجة لارتباط النمو الحضري بحركة التصنيع وكذلك ظهور الصناعة قد شجع أصحاب رؤوس الاموال على استثمار اموالهم في مختلف الصناعات .(3)

لقد كانت للمصانع في الايام الاولى للنهضة الصناعية توطن مثلا في انماط عملهم مما يؤدي إلى ارتفاع الكثافة السكانية غير أنه مع تغير التكنولوجي والنقل

¹ السيد حنفي عوض، سكان المدن بين الزمان والمكان ،المكتب العلمي للكمبيوتر لنشر والتوزيع ،القاهرة ،1997،ص 57.

² عبد الباسط محسن ،علم النفس الصناعي ،مكتب غريب ،دار النشر ،القاهرة ،1989،ص 32.

³ عزت عبد الكريم وآخرون ،المجتمع العربي ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان ،ص ص 139-141.

والموصلات ومع تزايد استمرار التطور التكنولوجي لنا أن نتوقع حدوث المزيد من التغيير في التركيبات الايكولوجية للأفراد في المؤسسات. (1)

3-العوامل السياسية: إن التنظيمات الإدارية التي صاحبت تطور السيادة الابوية إلى السيادة القبلية والعمل. إن بنائها فعادة ما تختار الحكومات مراكزها في المدن لها باعتبار المدينة مركز سياسي يودي دورا الحماية على إقليم الدولة والسهر على أمنه واستقراره كما يودي الوظائف الادارية فهي تستحوذ على القوة العسكرية والاقتصادية والسلطة السياسية والاشراف على المسائل الدينية والتنظيمية فهي تحتفظ بالسيطرة على دعامة الشعب في المجتمع وتعمل جاهدة على حماية نفسها من أي اعتداء خارجي .

4-العوامل الثقافية : وتشمل الفنون الاتجاهات الاخلاقية الظروف التاريخية العقيدة المحرمات المقدسات التكنولوجيا الآثار العمران ،كلها عوامل تؤثر في توزيع السكان والخدمات تلعب دورا كبيرا في ظهور المدن كما عملت ثقافة الانسان على خلق المدن وتغيير مرفول وجيتها وشكلها الفيزيقي بفضل العامل الثقافي نمت المدن انطلاقا من التراكمات الثقافية وتوفر الرفاهية فيها. (2)

ثالثا النمو الحضري في الجزائر

3. 1 لمحة تاريخية عن النمو الحضري في الجزائر :

يعتبر النمو الحضري ظاهرة عمرانية تطورت مع التطور التاريخي لحركة المدن إن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تشهد نموا حضريا سريعا تتدخل فيه عدة عوامل عديدة (ديمغرافية، اقتصادية، ثقافية) مخلف بذلك زيادة كبيرة في المدن من حيث الكثافة والمساحة ومتخذا أشكالا مختلفة، فالجزائر من الدول العربية الاكثر

¹ مريم أحمد مصطفى، السيد عبد العاطي السيد، رشاش غنيم، التغيير دراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 233-236.

² حسين رشوان، مرجع سابق ص 115 .

تحضرا بالمعنى الديمغرافي حيث بلغت نسبة النمو الحضري 54,6 % سنة 1995 مقارنة بمعدل النمو الحضري في تونس 52% أما دول شرق آسيا فبلغت نسبة التحضر بها 36% (1).

ومع بداية الاحتلال الفرنسي بدأت تتضح معالم التوسع الحضري بمعناه الحديث بعدما شكل المستوطنين أكثر من ثلثي إجمالي السكان في الفترة الممتدة بين "1882-1952" وبذلك بفعل الهجرة الريفية المكثفة للأوربيين في الجزائر كما تميزت هذه المرحلة بالتوسع الكبير للمدن لتواجه الزيادة السكانية الكبيرة الناجمة زيادة المستوطنين (2).

وقد عرفت الجزائر نموا هائلا وقفزة نوعية في زيادة عدد السكان ففي سنة 1984 كانت نسبة السكان 27 % لترتفع إلى أكثر من 30 % سنة 1969 إي ارتفعت بأكثر من 5% وهذا التطور السريع سببه التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان كما يفسر بنزوح سكان الريف نحو المدن خصوصا إذا علما أن نسبة التحضر قد بلغت 41% سنة 1977 لتصبح عام 1987 حوالي 49% أي حوالي 11 مليون مما يدل على أن نصف سكان الجزائر يقيمون تقريبا في الحضر³، ومنه تبدو ظاهرة النمو الحضري في الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن في انتهاء حرب التحرير نزح سكانها نحو المدن سنة 1962 فاتخذت عملية

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير الموارد البشرية لعام 1993، تر، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ص 216.

² نويصر بلقاسم، التصنيع والتغير الاجتماعي، رسالة ماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 1990، ص 143-145.

³ محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 76.

التحضر طابعا اقتصاديا على اساس أن عملية التحضر تتم في نطاق التنمية الصناعية خاصة .

ومرحلة ما بعد الاستقلال شهدت نزوحا ريفيا مكثفا نحو المدن بلغت نسبة التحضر من 30% عام 1962 إلى 58,38% عام 1980 اي خلال 36 سنة فقط.

والجدول الموالي يوضح نسب النمو الحضري في الجزائر .

جدول يبين مراحل و نسب التحضر في الجزائر

السنة	1886	1906	1926	1931	1936	1948	1954	1959
عدد السكان	3,287,00	4,046,00	4,615,00	5,026,00	5,570,00	6,660,00	7,840,00	8,850,00
نسبة التحضر	8%	10%	13%	14%	16%	20%	20%	20%

3 . 2 عوامل النمو الحضري في الجزائر :

أ- الزيادة الطبيعية لسكان : تعتبر الزيادة الطبيعية للسكان عنصرا أساسيا في تقدير حجم النمو الكلي للسكان عند أي مجموعة من الشعوب حيث تعرضت خلال فترتها التاريخية معينة إلى زيادة طبيعية ، فقد عرفت الجزائر نموا ديمغرافيا ملحوظا مسيبا منذ مطلع القرن 20 وخاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كانت نسبة الزيادة الطبيعية أقل من 1% سنة 1925 وارتفعت إلى 2% في سنة 1950 حتى نزلت إلى 1% سنة 1960 ووصلت في الاخير 1987 إلى 3,2% ، أما بالنسبة إلى الفترة الممتدة (1925-1962) فقد ارتفع معدل التحضر فيها من 20% -27% تلازما مع الزيادة الديمغرافية البالغة 2% مع التراجع في

نسبة الوفيات منذ 1930 وخاصة بع الحرب العالمية الثانية. (1) حيث تداعى الهياكل الريفية التقليدية حيث عجزت عن تحقيق تنمية متوازنة و مندمجة ،وبعد الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل عديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي التي كانت نتيجة منطقية سياسية الاستعمارية التعسفية الذي طبق إزاء الجماهير سياسية التجهيل والتفقير التي ساعدت على إبقاءهم في حالة التخلف. (2)

وفي سنة 1970 عرف التحضر في الجزائر تأثرا كبيرا بسياسة التهيئة العمرانية في إطار التخطيط المركزي المتبع خلال 20 سنة ومن خلال الاحصائيات لسكن والسكان إضافة إلى تسجيلات الحالة المدنية التي من خلالها يمكن القيام بجرد وتحليل الظاهرة الحضرية في الجزائر والتي على أساسها تم تصنيف التجمعات السكانية حسب مستواها الحضري . ولقد ساهمت الثورة الزراعية في الفترة (1966-1977) فقد ساهمت الثورة الزراعية ولو بشكل نسبي في انخفاض وتيرة النزوح الريفي نحو المدن عن طريق إقامة القرى الاشتراكية وخلق مناصب شغل ذات مؤهلات بسيطة .

جدول يوضح نمو الحضري في الزيادة السكانية في الجزائر

السنة	السكان	معدل النمو الحضري	السنة	السكان	معدل نمو الحضري
1880	3.000.000	5 %	1948	7.569.700	27,3 %
1976	3.752.000	15.6 %	1954	8.811.200	27 %
1906	4.221.000	18.6 %	1959	9.875.000	29.6 %
1926	5.444.000	22.5 %	1966	12.150.000	31 %

النزوح الريفي: تتميز الهجرة الداخلية أو النزوح الريفي في الجزائر وفي البلدان النامية بشكل عام بأنها هجرة ذات اتجاه واحد من الريف إلى المدينة ولهذا تتسبب في مشاكل عمرانية في وسط وضواحي المدن مثل ظهور الأحياء الغير عشوائية وأحياء الصفيح والمسكن اللارسمية في الضواحي الغير مخططة مع التوسع العشوائي للمدن ، يقدر

¹ -محمد عبد الهادي لعروق ،عملية التحضر في الشرق الجزائري ،رسالة دكتوراه جامعة الاسكندرية ،1988،ص

² - بن أشهنو ،تكوين التخلف في الجزائر ،ص 44.

الاتجاه العام بمعدل سنوي 130 ألف نسمة .(1) أما في الفترة الزمنية بين 1966-1977 تضاعف عدد عمال الصناعة حيث تم توفير 240 ألف منصب عمل في معظم المدن الجزائرية في مقابل ذلك سجل نزوح الفلاحين إلى المدن لان قطاع الفلاحة كان يشغل 54% من اليد العاملة وانخفضت نسبة التشغيل في هذا القطاع إلى 26.6% وهذا سنة 1977، والفترة التالية من 1984 بنزوح ريفي كبير وصل معدله إلى 130 ألف نسمة وهذا لتركز الخدمات وعمليات التصنيع التي حظيت بها المدن الكبرى .

وكنتيجة لما سبق يمكن القول أن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر والتي هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية ومن ثم وجدنا أنفسنا أمام ظاهرة التكدس السكاني في المدن نتيجة للنزوح الريفى الكثيف وليس أمام التحضر .

ب- السياسة التنموية بالجزائر : تشهد الجزائر تحولات

سياسية وحركية اقتصادية واجتماعية متسارعة معقدة ومتشابكة والتي القت بضلالها على مستويين الاقليمي مغاريبا وعربيا وكذلك على المستوى العالمي، كما تؤثر بشكل كبير على تحقيق الاهداف التنموية للألفية بالجزائر .(2)

إن مسار التنمية في الجزائر اكتنفه العديد من المفارقات والتناقضات والتي أثرت تأثرا كبيرا على نجاح العملية التنموية برمتها، فرغم الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به الجزائر والمساحة الشاسعة والمتنوعة التضاريس حيث نجد مساحات معتبرة صالحة للزراعة بمختلف أنواعها وغنى الجزائر بالموارد الطبيعية من بترول وغاز وحديد وغيرها من معادن إضافتنا إلى الامكانات البشرية ضخمة رغم ما تطرحه من قضايا التخصص والكفاءة إلا أن الجزائر لازالت لم تضم قاطرتها التنموية على سكة الاقلاع الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة مما ينعكس طبعاً على حياة المواطن الجزائري.(3)

1- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ج1، 1999، ص53.

2- محمد السويدي ،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ،تحليل سيولوجي لاهم مظاهر المتغيرات في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات المعاصر، الجزائر ،ص ص 80-83.

3- خضراوي الهادي ملتقى السياسات العامة في الجزائر وتحقيق أهداف الالفية للتنمية ،الاغواط،2015،ص2.

-سياسة إهمال الاراضي واقطاب النمو في الجزائر :ان الجزائر البلد النامي الذي خرج من الاستعمار ،وجد اقتصاد مدمر واجهزة الدولة منهاره على جميع المستويات الادارية والاقتصادية ،وللخروج من هذه الحالة ركزت الدولة جهدها بوضع مخططات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية واتباع سياسات مختلفة من بينها سياسة تأثير الاقطاب الصناعية الساحلية الرئيسية التي كانت وجهة للهجرات من جهة وسياسة إهمال الاراضي والنشاطات الفلاحية للمناطق الداخلية من جهة أخرى و التلغ الذي عرفته الاراضي حول المركبات الصناعية في الشمال والساحل .¹وقد أكد واقع الفلاحة خلال سنوات بعد الاستقلال رسما لكل أشكال أزمة العالم الفلاحي وتنمية التشغيل الحضري رغم الالتزامات والاصلاحات خاصة عن طريق الاعمال الادارية التقسيمين الاداريين سنة 1974 وسنة 1984 والخدمات فيما يتعلق بهذه المرحلة وعمقها دون شك القطاع غير الرسمي الذي أحياه التسيير الجديد للواردات .(2) ان حركة التصنيع في الجزائر قد تطورت بسرعة حيث أسست مناجم وشركات للمحروقات التي وفرت الامكانيات المالية والاقتصادية حيث قامت الدولة بتوظيف جزء كبير من عائدات البترول في سبيل تنفيذ مخططات التنمية خاصة المتعلقة بالمشاريع الكبرى مثل المركبات البتروكيميائية مركب الحجار للحديد والصلب بالإضافة إلى الصناعات النسيجية والغذائية التي تم إنشاؤها في مختلف المدن هذه الحركة من التصنيع أدت إلى إهمال الريف الجزائري وبالتالي إهمال الزراعة .(3)

3. 3 مشكلات النمو الحضري بالجزائر

3-1 مشكلة الاسكان : بدأت أفاق السكن بالجزائر تتطور ببطء أمام أخطر أزمة

سكن عرفتها البلاد خلال الثلاثين سنة الاخيرة ،أزمة متولدة في واقع الحال من

¹ -الجزائر غدا، وضعية التراب الوطني ،ملفات التهيئة العمرانية ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائرية ،1995،ص 30.

² -الجزائر غدا ،مرجع سابق ،ص 30.

³ -علي بوعناقة ،الاحياء غير مخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب ،دراسة ميدانية مقارنة ،جامعة قسنطينة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ،ص 12.

الداخل جملة من الأسباب المؤثرة في أن واحد على المجتمع والاقتصاد الوطني وعلى راسها

_ النمو الديمغرافي الذي يعتبر معطى قاعدي تسبب في تسارع وتيرة العمران والتمدن كما أن آثاره الأخرى على التنمية متعددة ومعقدة ولاسيما على مستوى النفقات الاجتماعية كالسكن والتشغيل فعناصر التقدير الحالية تشير إلى ضرورة إنجاز 300 ألف مسكن سنويا وذلك للحفاظ على الوضع في حدود مقبولة .

_ التمويل السكني حيث تجمع الكثير من الدراسات على أنه ساهم بشكل كبير فيها بلغته الازمة السكنية في الأخير من تعقيد بسبب غياب مرونة والتخصص في سلوك وتصرف مختلف الهيئات والمؤسسات المالية ،وبسبب اقتصار التمويل في كثيرا من الأحيان على مساعدات الحكومية خاصة للأصناف السكنية الاجتماعية سواء الموجهة منا للبيع أو الموجهة للكراء.(1) يقدر عدد سكان الجزائر بـ 3475000 الف نسمة يتمركز 90 % منهم على الشريط الساحلي لا يتجاوز عرضه 100 كلم وبمعدل نمو 1,91% الفئة المعنية بالزواج وبالتالي إلزامية توفير مسكن للأسرة الجديدة بـ 38% من فئات المجتمع .

_ كثافة سكانية كبيرة فهناك 860000 شخص يسكنون 618000 مسكن أي بكثافة متزايدة عن 12 شخص في المسكن الواحد.(2)

- كمالاتستجيب الكثير من المساكن هذه الحظيرة إلى المقاييس المقبولة دوليا للسكن (قلة المياه الجارية ،غياب قنوات صرف المياه)

¹ -عمران محمد ،استراتيجية التمويل السكني بالجزائر ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، 2011،مدية ،ص 5.

² - وزارة السكن والعمران ،تقرير حول أهم البرامج السكنية في الجزائر من 1962-1998،الجزائر ، 1998 .

2-3 مشكلة النقل والمواصلات : يعرف سكوت جريير scott greer النقل أنه دورة

الافراد أو الطاقة والبضائع والخدمات يقوم بها أشخاص فاعلون اجتماعيون لتحقيق أهداف اجتماعية. (1)

ولقد عرف القانون الجزائري خدمة النقل حيث نصت المادة 16 من القانون رقم

17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988 على ما يلي. (2)

"يعد نقل كل نشاط ينقل بواسطة شخص طبيعي أو معنوي أشخاص أو بضائع من مكان إلى مكان آخر

على متن مركبة مهما كان نوعها"

- نص الميثاق الوطني أن السلطة العمومية ممثلة في وزارة النقل على الصعيد الوطني ومدير النقل على الصعيد الولائي تشرف على التخطيط النقل في غياب إشراك الجماعة المحلية على مستوى الدوائر والبلديات فاصلة مما يؤدي إلى قصور في المخطط.

وقد ارتبط مشكل النقل بالجزائر باقتصاد المدينة كالنقل الحضري فقد أدى التزايد السكاني لبعض المدن الكبرى بالجزائر إلى تداخل الوظائف وتعدد الحركة وتنوع أسبابها مما شكل ظاهرة جديرة بالاهتمام ولقد حاولت الجزائر كسائر من الدول الاستثمار في هذا الجانب خاصة في المدن الكبرى بهدف التحكم في التنقلات داخل المدينة وتسييرها .

نوعية الخدمة في ميدان النقل في الوقت الحالي وفي ظل التغيرات أصبحت نوعية تقديم الخدمة متغيرا استراتيجي ذو أهمية بالغة في مجال النقل وكذلك طريقة انجاز عملية النقل حيث أن ظهور عدد كبير من الناقلين وبمساعدة وسائل نقل متطورة أدى الزبائن أصبحوا يبحثون عن نوعية خدمة عالية والمشرع الجزائري في قانون التالي 13/01 المؤرخ في 7

1 - السيد عبد العاطي السيد ، مرجع السابق، 297.

2- قانون رقم 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988 المتضمن تنظيم النقل البري وتوجيهه الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 25 عدد 19 ص 785.

أوت 2001 في المادة 04 نص على أنه "يجب أن ترمي منظومة النقل على وجه الخصوص إلى

تلبية الفعلية لحاجات المواطنين في مجال النقل وفق وسائل النقل والتكلفة والسعر ونوعية الخدمة "

حيث تهدف خدمة النقل إلى مساعدة المسافرين للوصول إلى أكبر درجة ممكنة من الرفاهية الاجتماعية والراحة البدنية والنفسية. (1) إن الحلول التكنولوجية لمشكلات النقل الراهنة دائما ما تلجا وبشدة إلى قدر من الخيال العادي هذا في الوقت الذي كان فيه التجديدات السابقة التكنولوجية النقل تميل إلى تكون هامشية وتطويرية أكثر من أن تكون جذيرية وثورية، وباختصار يجب أن تكون هناك خطة لتنظيم حركة النقل في المدينة كما يجب أن تصبح هذه الخطة دليلا تسترشد به أي حركة إصلاح أو تخطيط للمدينة.

ويبدأ تنفيذها فإنه من الضروري أن تقدم حولا معينة كعلاج مبدئي للمشكلات فاقتناقات حركة المرور يجب أن تعالج في أكثر المناطق تسبب في هذه المشكلة حتى يمكن المحافظة على سيولة الحركة إلى غير ذلك من الاجراءات. (2)

1 - السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص 298.

2 - السيد عبد العاطي السيد، المرجع السابق، ص 298.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل أهم النظريات المفسرة لتحليل النمو الحضري (نظرية دوائر المركزية، نظرية القطاعات، نظرية النويات المتعددة، نظرية المركب الايكولوجي).، إضافة إلى عوامل النمو الحضري منها عوامل السكانية وعوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبعده تم التطرق إلى النمو الحضري في الجزائر من خلال لمحة تاريخية وأهم العوامل المسببة لهذا الأخير وأهم المشكلات النمو الحضري في الجزائر .

الفصل الثالث التنظيم العمراني ومشكلاته

- تمهيد

أولا ماهية التنظيم العمراني

1.1 مفاهيم مقاربة لتنظيم العمراني .

1.2 التنظيم الاجتماعي الحضري.

1.3 إصلاح تنظيم العمراني للمدن وتدعيم المشاركة .

ثانيا عمليات العمرانية داخل المدينة ومشكلاته في العالم الثالث .

1.2 عمليات العمرانية داخل المدينة .

2.2 مشكلات التنظيم العمراني في العالم الثالث.

ثالثا مشكلات التنظيم العمراني بالجزائر.

رابعا تخطيط التوسع العمراني .

- خلاصة الفصل .

تمهيد

إن تطور العمران هو الواجهة الحقيقية لإداء وتطور المجتمع سواء في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية أو الجوانب الثقافية والتشريعية، وخلال العقود الثلاثة الماضية تشعبت أنظمة العمران واختلفت أنماطها نتيجة لاختلاف النمو السريع والغير منتظم في المراكز العمرانية والمدن القائمة خلال عقود من الماضي ونتج عنها تزايد الضغط الشديد على المرافق الأساسية والخدمات والمراكز العمرانية والمدن القائمة وظهور التجمعات العشوائية والغير منتظمة داخل كتل العمرانية وحولها خاصة على حساب الاراضي الزراعية مما أدى بخطورة هذه الظاهرة العمرانية .

أولا ماهية التنظيم العمراني

(1) مفاهيم مقارنة لتنظيم العمراني :

لقد تعددت المفاهيم المرتبطة بالتنظيم العمراني أو المقاربة له وقد يحصل ليس في بعضا منها لهذا سنقوم بسرد بعضا منها:

- يعتبر مفهوم العمران: إي Urbanisme ابتكار حديثا فقد ظهر في اللغة الفرنسية خلال

سنوات 1910 ليدل على حقل عملي جديد متعدد المجالات .

فالعمران هو علم تنظيم الفضاء ليشمل جانبيين نظري وتطبيقي فهو فن تهيئة وتنظيم التجمعات الحضرية .

وبمعنى أدق هو فن ترتيب الفضاء الحضري أو الريفي (بنايات سكنية، أماكن العمل، أماكن ترفيه، شبكات النقل، والحركة المرورية) من أجل ضمان السير الحسن لهذا الفضاء وتحسين العلاقات الاجتماعية. (1)

- التنظيم الاسكاني: امتاز التنظيم الاسكاني في المدينة العربية الاسلامية، وبشكل عام وفي المدن المغرب العربي بشكل خاص ينفرد في شكل وتكوين الوحدة السكانية المنفصلة الناتج عن تجمع هذه الوحدات التي تشكل شكل الكيانات مميزة ذات علاقات وسمات عمرانية تقدم تعبيراً تلقائياً عن تأثيرات القيم الثقافية والعوامل الطبيعية على الهيكل العمراني للمدينة. (2)

- التخطيط العمراني: يعد التخطيط العمراني من أقرب المفاهيم المقاربة لتنظيم العمراني، فيمكن تعريف التخطيط العمراني بأنه مجموعة من الاجراءات المتكاملة بغرض تحديد الاسكان بمفهومه الشامل والتوزيع المنتاسق المتبادل في المنطقة وهذه لابد أن تشمل الاقتصاد والاعمار التخطيطي والهندسة..... إلخ. (3)

¹- زهرة ابراش، التهيئة والتعمير في القانون الجزائري، منكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011، ص 11.

²- إياد عاشور الطائي، تخطيط المدن في المغرب العربي، دار دجلة، الاردن، 2010، ط 1، ص 113.

³- مؤمن محمد ذيب، التخطيط العمران من منظور جغرافي، غزة، 2013، ص 11.

(2) التنظيم الاجتماعي الحضري :

من أساس التنظيم الحضري العمراني هو فهم وتحليل التنظيم الاجتماعي للمدينة باعتبارها وحدة مكانية -جغرافية، وحدة للتنظيم الاجتماعية وحدة نفسية ثقافية وكذلك تعدد خصائصها وبالنظر إلى تعدد هذه الخصائص فإن لويس ويرث حددها في نظريته "الحضرية كطريق في الحياة"

-اللاتجانس - العلاقات الثانوية- التسامح الاجتماعي أو اللامبالاة -سيطرة الضبط الرسمي -الجمعيات الفردية - العزل المكاني .

وإن هذه الخصائص تؤثر على طبيعة التخطيط الحضري وتحدد مدى ارتباطه بالحقيقة المحلية ومستوى تحضر وتطور المجتمع كما تؤثر على نمو المجتمعات الضواحي والاطراف وهذا يتطلب أيضا دراسة الاسرة الجيرة الجمعيات الطبقات، المناطق المتخلفة... إلخ وفي المقابل لا يمكن لاحد أن ينكر أهمية الدراسات التحليلية للوصول إلى تقديرات للمستقبل في مجال السكن والنمو العمراني واتجاهاته وكذلك ضرورة مراعاة النواحي الصناعية والتجارية الزراعية والخدمات الترويج استعمالات الارض النقل والمواصلات إلخ (1)

(3) إصلاح التنظيم العمراني للمدن وتدعيم المشاركة :

يعيش في كثيرا من المناطق العالم أكثر من واحد مليار من البشر المعمورة في ظروف غير لائقة وخطيرة غياب الماء والكهرباء والافتقار إلى الطرقات المعبدة وضعف العلاج الصحي بالإضافة إلى أن الوسائل المتوفرة للبناء وتمويل السكن والتجهيزات الحضرية لا تستجيب لحاجات السكان المتزايدة أدت جميع هذه العوامل إلى اعتراف الكثير من الحكومات حول العالم الاقل نموا في قضية الاستيطان البشرية بأنها لا تستطيع لوحدها الاستجابة لحاجيات المؤسسات الخاصة والعامه في ميدان السكن والاسكان ولذلك أنتجت قوانين لتسهيل مشاركة المتدخلين الاسر

¹- قيرة إسماعيل ،مرجع سابق ،ص ص 134-135.

والتعاونيات والجمعيات والرابط المحلية (القطاع) الخاص والادارة المحلية أمنت الملكية الخاصة ووفرت إمكانيات الحصول على الاراضي والقروض.(1)

ثانيا عمليات العمرانية داخل المدينة ومشكلاته في العالم الثالث:

1-عمليات العمرانية داخل المدينة :

السكان ووسائل الانتاج والخدمات والمرافق وفي نفس الوقت ينبغي تفادي سياسة تفادي تمركز رؤوس الاموال في نقاط معينة من الوسط .(2)

وتعتبر التهيئة العمرانية من جهة أخرى أسلوب جديدا لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة الاستيطان البشري الحضري بصفة خاصة كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعها واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الاداري للمخططات العمرانية الذي ينتهي بالحدود الاداري ،في الاخير التهيئة العمرانية تتم على مستويات مختلفة ترمي إلى تنظيم استخدام الارض داخل المدينة وبالتالي إعطاء مظهر جمالي منظم للمدينة .(3)

-التطوير الحضري :يشير مفهوم التطوير الحضري على أنه أسلوب تطبيقي في تعامله مع جميع المشاريع وعلى الخصوص الحضرية منها ،كالمناطق المتخلفة منها أو القديمة سواء كانت داخل المدينة أو خارجها وهذا لإحداث تغييرات عمرانية لواقع تلك المناطق وذلك وفق برامج تتحكم في مجموعة من سياساته التي وضعت خصيصا لتحسين الاحوال المادية والاجتماعية والفيزيكية لسكان المناطق الحضرية المتخلفة حيث يعيشون دون المستوى العام للحياة الحضرية المعاصرة ويعدون جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني .(4)

1-قيرة إسماعيل ،مرجع سابق ، ص 135.

2 بشير تجاني ،التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 ، د ط ،ص 82.

3 بشير تجاني ،مرجع سابق ،ص 84.

4 احمد بودراع ،التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن ،منشورات جامعة، باتنة ، 1997 ،د ط، ص 175.

2-مشكلات التنظيم العمرانية في العالم الثالث :

مشاكل اجتماعية دائمة :من أهم المشاكل المطروحة على المستوى الاجتماعي بالنسبة لدول العالم الثالث عدم الملائمة بين الزيادة السكانية وفرص العمل مما يعطي معدلا مرتفعا من البطالة كما ينتشر السكن العشوائي والغير لائق في أطراف المدينة الذي يشكل هوامش.

كما تتميز من العالم الثالث بالفقر حيث تنتقل الفئات الفقيرة إلى المناطق المركزية للبحث عن العمل وهذا ما يسمى بهجرة الفقر وذلك راجع إلى عدم وجود أدنى مقومات إعاشة السكن في مناطقهم ،بالإضافة إلى عدم وجود اسواق و بنايات ومؤسسات ومراكز حكومية .(1)

❖ مشكلة البناءات الفوضوية الغير منتظمة :هناك عدة أنواع تندرج ضمن البناءات الفوضوية أي الغير منظمة منها :

● السكن الغير مخطط : السكن الغير مخطط هو كل بناية أنجزت دون رجوع إلى أدوات التعمير حيث أن القانون المعمول به يفرض على كل من أراد البناء طلب رخصة البناء فهي بمثابة سند رسمي يحدده عقد البناء إذ يصدر من طرف البلدية (A_P_C) ويأخذ الراي التقني من مديريةية التعمير والبناء والسكن (D U C) .(H)

● وهناك من يصفها بأنها مجموعة من المساكن في المدينة ألتى يلاحظ عليها الازدحام و التأخر في الانجاز ويجدها المهاجرين مكانا لهم .

● السكن العشوائي أو العشوائيات :هي مناطق أو سكنات غير شرعية تقام بالجهود الذاتية من قبل ساكنيها على أراضي ملك الدولة أو أملاك خاصة ويتم اقامتها بدون اتباع معايير وقواعد التخطيطية السليمة فهي غالبا مناطق غير مخططة ويتم إنشاء المباني بها بدون الحصول على تراخيص رسمية وبدون اتباع لأنظمة

1 تشارلز كوربا، الشكل الجديد لمدين العالم الثالث ،تر محمد بن حسين ابراهيم ،جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية ،1999،ص 122.

البناء وهي مناطق تفتقر إلى الامن وينتشر فيها الفقر والجريمة والمشاكل الاجتماعية وتعاني من نقص الخدمات العامة وسوء الحالة شبكات المرافق الاساسية وهناك عدت أنواع للعشوائيات .

- المناطق العشوائية هي نتاج تعاون وشراكة مباشرة بين ثلاثة أطراف هي الدولة والسكان المحليين والطرف الثالث قد يكون ملاك الاراضي أو المستثمرين أو الوسطاء العقاريين وكل طرف من الاطراف الثلاثة له دور في نشأة وتنمية المناطق العشوائية والتي غالبا ما تكون مناطق غير مخططة عمرانيا منذ نشأتها .(1)

● الاحياء الغير مخططة مفهومها خصائصها :

هناك صعوبة في إيجاد تعريف شامل لمفهوم الاحياء الغير مخططة لأنه ليس هناك اتفاق على تعريف العمران الغير مخطط ، من هذا المنطلق يصف السيد الحسيني سكان هذه المناطق بالهامشية الحضرية، فهم جغرافيا يعيشون على أطراف المدينة و هم وظيفيا محرومون من الخدمات الحضرية، و اجتماعيا و نفسيا واقتصاديا بعيدون عن الحياة الحضرية بوجه عام .

وقد برزت عدت مصطلحات لأحياء الغير مخططة مثل المناطق العشوائية المناطق المتخلفة ،المناطق المتدهورة ،المناطق الفقيرة .(2) من أبرز خصائص الاحياء الغير مخططة :

-الازدحام السكاني :إن الاحياء الغير مخططة أو الاحياء المتخلفة هي أماكن مزدحمة الابنية أو الابنية المكتظة بالسكان ،أو كتلتا الظاهرتين معا ،وإن الكثافة السكانية لا تؤدي بالضرورة إلى نتائج اجتماعية خطيرة ،وإنما الذي يؤدي إلى تلك النتائج بصورة حساسة هو شدة الازدحام داخل الغرفة الواحدة وضمن البيت الواحد .(3)

-كثرة تغيير محل السكن :إن أغلبية سكان الاحياء الغير مخططة أو المتخلفة يعيشون في حرية دائمة ومستمرة في التنقل من محل سكنهم إلى المناطق وأحياء

1 - وزارة الشؤون البلدية والقروية _ تقرير (دراسة المناطق العشوائية) 1422 هـ ، ص 16.

2- تشالز إيرمز ، المدينة و مشاكل الإسكان ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين : بيروت ، دار الأفاق الجديدة ، ص 07.

3 أحمد بوذراع ،مرجع سابق ، ص 26.

أخرى، وذلك أكثر من الذين يقيمون في مناطق الحضرية، إي الافتقار إلى الاستقرار.

- نقص الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة: تتميز هذه المناطق بالافتقار الشديد إلى الخدمات الاجتماعية و التسهيلات الضرورية التي تقدمها مؤسسات الادارية والتعليمية والصحية والترفيهية وحتى الدينية. التي تكون غير كافية كما أنها تعاني من نقص في الابنية الاساسية التي تتمثل في الشوارع والازقة والممرات والارصفة بدون صيانة، وكذلك شبكات المياه الشرب وشبكات الصرف الصحي، وشبكة الكهرباء والغاز وغيرها.(1)

- تدهور الصحة العامة وتفشي الامراض: تتصف الاحياء غير مخططة بصورة عامة بمستوى صحي منخفض جدا وهذا نتيجة لانخفاض الوقاية الصحية حتى أصبحت تلك الاماكن خصبة لانتشار الامراض وارتفاع مستوى معدل الوفيات وهذا لقدارة الاحياء الغير مخططة .

- تدهور الحالة المعيشية وانخفاض الدخل: يؤكد "أوسكار لويس" أن هناك تشابه كبير وواضح للحالة المعيشية للطبقات الفقيرة في كافة أنحاء المناطق المتخلفة، ويتجلى هذا التشابه في عدد من النواحي منها سكان تلك المنطقة يعيشون على هامش الحياة. (2)

3) مشكلات التنظيم العمراني في الجزائر:

خلال الاستقلال الوطني بنت الجزائر اقتصادها من جديد على قاعدة اقليمية موروثة عن العهد السابق ومتميزة بمنطق الاقتصاد الاستعماري، فمن ناحية تجد السهول الساحلية ومناطق الاستغلال المكثف والسكان الاوربيين تتمركز فيها معظم الهياكل الاساسية والعمرانية، ومن ناحية أخرى باقي البلاد موزعة بين المناطق ذات فلاحه مستغلة آليات والجهات المصدرة لليد العاملة الفلاحية الجزائرية المهمشة وضعيفة التجهيز.

¹ أحمد بودراع، مرجع سابق، ص ص 28-29.

² احمد بودراع، مرجع سابق، ص 30.

سنتطرق فيما يلي إلى أهم فترات التي مرت بها الجزائر لتأهيل الشريط الساحلي، ولمواجهة الفوارق الموروثة: سيتم التطرق إلى فترتين أساسيتين هما فترة التسيير المركزي ما بين 1962-1990 ثم فترة ما بين 1990-2009 ثم تليها التهيئة الإقليمية .

1- فترة التسيير المركزي 1962-1990 تم تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين :

مرحلة سياسة التوازن الجهوي 1962-1978:تأكدت هذه السياسة بظهور المخططين الرباعيين (1970-1973 و 1974-1977)حيث تنفيذ المشاريع الكبرى والبرامج الخاصة بالإضافة إلى تخصيص عمليات على المستوى المحلي ،المخططات الولائية والمخططات البلدية للتنمية ومخططات التجديد العمراني ،كما ظهرت خلال هذه الفترة محاولات لإقامة شبكة عمرانية متوازنة داخل البلاد، وتخفيف الضغط السكاني على مدى شمال البلاد للحد من سرعة التحضر الغير متوازن ،والعمل على توطين الفلاحين بالأرياف .(1)

وبعد سنة 1980ظهر اتجاه آخر حاول تفادي أخطاء الفترة السابقة واعتمد في اختيار المشاريع اعتبارا للخصائص المحلية والجهوية والوطنية والاهتمام بالمحيط وحماية الاراضي الزراعية ،وتنمية أقاليم الهضاب العليا وإقامة بيئة حضرية موزعة بشكل منسجم عبر مساحة البلاد ،وانشاء مجموعات سكنية ،حسب قواعد التخطيط العمراني المعتبر لخصوصيات البيئة.(2) وكان المخطط الخماسي الاول (80-84)اهتمت فيها الدولة بتحقيق ثلاث جوانب سياسية وهي :إزالة الفوارق الجهوية -استغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها -توزيع مناسب للسكان .

ثم جاء المخطط الخماسي الثاني(85-89)ليحدد بدوره جملة من الاهداف في مجال التعمير ومنها :-التحكم في التجمعات السكانية الكبيرة -الحفاظ على الاراضي

1- شريف رحمانى ،الجزائر غدا وضعية التراب الوطني ،استرجاع التراب الوطني ،ملفات التهيئة العمرانية ،بس ،ص 65.

2- إسماعيل بن السعيدى ،الثقافة العمران ،دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة ،رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية قسنطينة ،2001،ص ص 109-110.

الزراعية -تطوير المشاركة الشعبية في تدعيم سياسة الاسكان إلى جانب عدة إجراءات تهدف إلى الحد من سلبيات الفترة السابقة ومنها -تجميد نمو المدن الحالية (تفادي التحام المدن) -إصلاح المدن الحالية بتوجيه عمرانها - العمل على ضبط نمو المدن .

ومن خلال هذا المخطط حددت أهداف للتحكم في تنمية المراكز الكبرى في شمال البلاد بواسطة :_ منع التوسع على حساب الاراضي الفلاحية الخصبة .

_حصر التنمية الحضرية في الاستجابة لحاجات المجتمع الحضري.1الكن ذلك لم يتحقق ،وضلت محاولات تقييم السياسة العمرانية في الاجهزة السياسية والحكومية تحاول تفادي السلبيات المسجلة غير أنها أدركت صعوبة تجسيد ذلك ،وهذا ما جعلها تتجه إلى إحداث تجمعات سكانية جديدة في محاولة لتوفير إطار بيئي حديث ،تفاديا للمشكلات القائمة التي تعيشها التجمعات الحالية ،فاعتمدت سياسة المدن الجديدة كعامل يمكن من خلاله فك الحصار على المدن التي تعاني الاكتظاظ السكاني والازمات الاخرى .

المرحلة الثانية 1979-1990 سياسة عمرانية مزودة بصلاحيات ولكن بدون سلطة وبدون وسائل :خلال هذه الفترة تجسدت سياسة تهيئة عمرانية بشكل أكثر تأكيداً عن طريق سلسلة من الاجراءات، فظهرت التهيئة العمرانية للمرة الاولى ضمن صلاحيات دائرة وزارية وذلك بأحداث وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية وتأسست سنة 1981 الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية التي كلفت على الخصوص بإعداد المخطط الوطني للتهيئة العمرانية و صدر قانونان في نفس السنة يتضمنان تعديلات القانون الولاية والبلدية ينصان على صلاحيات الجماعات المحلية ويزوجنها بأدوات خاصة للتهيئة وهي :

-المخطط الولائي للتهيئة .

¹ اسماعيل بن السعدي ،المرجع السابق ص ص 111-112.

-المخطط البلدي للتهيئة، ثم صدر قانون التهيئة العمرانية سنة 1987، يوضح أدواتها على المستويين الجهوي والوطني، غير أنه لم يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية وبالتالي لم يحدد كفاءات اعتماد هذه المخططات، وتميزت هذه المرحلة بمحدودية تطبيق الاحكام والقرارات الخاصة بسياسة التهيئة العمرانية للأسباب التالية :

-السياق التأسيسي من جهة، والتخطيط المطبوع بثقل القرار المركزي .

-عدم استقرار مهمة التهيئة العمرانية وربطها بعدة سلطات وزارية (وزارة التخطيط ووزارة الاسكان) (1)-منهج التخطيط أعطى الاولوية للنظرة القطاعية دون الاهتمام بالتوجهات المحلية .

-إضفاء الطابع الاجتماعي وشبه المجاني على الموارد الطبيعية (الماء، الارض) اسهما في تدميرها باستبعادها من الحقل الاقتصادي.

2-فترة تعدد الفواعل 1990-2009: تبدأ هذه المرحلة من 1990، حيث عرفت الجزائر

تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية جوهرية بدخولها النظام الليبرالي واقتصاد السوق والتعددية السياسية، والانفتاح على الاقتصاد العالمي وبالتالي التخلي على النمط المركزي في التخطيط، وقد عاشت الجزائر بعد هذا التاريخ أزمة اقتصادية واجتماعية حادة جعلت عملية التهيئة العمرانية لا تحظى بالأهمية اللازمة، حيث لم يعد قانون 1987 يشكل المرجعية التخطيطية للمجال وأصبحت التنمية في ظل ثقل

المدىونية وإعادة جدولتها والخضوع لإشراف صندوق النقد الدولي الذي لا يخضع إلا لمنطق الاقتصاد الليبرالي، وتميزت هذه المرحلة باستمرار التعمير العشوائي، وارتفاع درجة التهميش والفقر في الاقاليم الداخلية والمحرومة، وتدهور مستوى معيشة السكان ونقص الاستثمار الموجه للتنمية، ومنذ عام 1995 نظمت استشارة وطنية واسعة حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية (2) شارك فيها

¹ شريف رحمانى، نفس المرجع السابق، ص 70

² - شريف رحمانى، نفس المرجع السابق، ص 71

إلى جانب السلطات العمومية الوزارات والجماعات المحلية والجامعات والجمعيات المدنية والخبراء لإثراء وثيقة صممتها الوزارة المختصة معنونه بالجزائر غدا تضمنت حصيلة للوضعية الراهنة للتراب الوطني والاشكالات الاختلالات التي يعاني منها وبعض المقترحات للتطوير، وقد كالت هذه العملية بوضع مشروع وطني لاستراتيجية جديدة للتهيئة العمرانية يبدأ تطبيقه مع سنة 1997 يمتد لغاية 15 سنة، وأهم عناصره 4 مشروعات جهوية للأعمال الكبرى للتهيئة والتنمية في منطقة الهضاب العليا تغطي 16 ولاية و450 بلدية تتمحور حول :

-مشروع القسم الشرقي :يغطي ولايات النعامة البيض ،وبلديات الجنوب ولاية تلمسان وبلديات جنوب ولاية سيدي بلعباس.

-مشروع واد الطويل :يغطي بوقزول(مدينة جديدة) وولايات تيارت الاغواط الجلفة وبلديات جنوب ولاية المدية .

-مشروع الحضنة: يغطي ولايات سطيف وبرج بوعريريج ومسيلة.

-مشروع أوراس النمامشة: يغطي ولايات باتنة ،خنشلة ،أم البواقي وتبسة.

هذه المشاريع الاربع هدفها تنمية وتطوير مجموعة من المراكز الحضرية يتراوح عدد سكانها بين 8.000 و 10.000 نسمة لتستوعب طاقة سكانية تقدر بنحو

50.000 نسمة لكل منها مع تنفيذ المشاريع الانمائية كالاتصال الفلاحي والمائي

وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة خاصة في قطاع البناء والصناعة الفلاحية

الغذائية والصناعة التقليدية .(1)

إضافة إلى إنشاء شبكة من وحدات التبريد حول هذه المراكز للتكفل بالنشاط الرعوي .

وقد شهدت هذه الفترة أيضا صدور العديد من القوانين الخاصة بتنظيم العمران أهمها :

-القانون المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة .

-قانون رقم 06-06 مؤرخ في 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة الذي جاء في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الاقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الحساسة وتهيئتها وترقيتها، ويقوم هذا المشروع على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة. (1)

رابعا تخطيط التوسع العمراني :

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على عدة وسائل لتنظيم مجالها العمراني تعرف بوسائل أو أدوات التهيئة العمرانية بالإضافة إلى المصالح الحكومية المحلية التي لها علاقة مباشرة بتهيئة وتسيير المجال الحضري أو العمراني والتصرف فيه كمديرية العمران والادرات والجماعات المحلية ومصالح الاملاك العمومية .ومن أهم هذه الوسائل:

- **مخطط العمران الموجه** : استمر العمل بهذا المخطط العمراني إلى غاية 1990 حيث استبدل بوسيلة عمرانية أخرى سنتطرق إليها فيما بعد ومخطط العمران الموجه كان يوضع للمدن الكبرى والمتوسطة يرسم حدودها ويأخذ بعين الاعتبار توسع النسيج العمراني مستقبلا على المدى المتوسط ويحدد استخدام الارض مستقبلا حسب الاحتياجات الضرورية لتجمع السكاني من سكن ومرافق، وهياكل أساسية ومساحات خضراء وتجهيزات ومنشآت اقتصادية وغيرها، وهذه الوسيلة التقنية في مجال العمران بالإضافة إلى كونها مخطط عمراني يرسم معالم التهيئة العمرانية داخل المدينة فإنه كان عبارة عن أداة قانونية لتنظيم استخدام المجال

¹- ليفا آسيا، نفس المرجع السابق .

داخل النسيج العمراني داخل إذ يصبح بمثابة قانون عمراني بمجرد المصادقة عليه من طرف الوزارة الوصية. (1)

- **مخطط العمران المؤقت**: انتهت صلاحيته في 1990 وهو يشبه مخطط العمران الموجه من حيث أبعاد التهيئة العمرانية وأهدافها إلا أن هذا الأخير خاص بالمراكز الحضرية الصغيرة أو الشبه حضرية والفرق بين الاثنين يتمثل في قصر المدة الزمنية المخصصة لمخطط العمران المؤقت كما أن المخطط العمراني المؤقت لا يحتاج إلى مصادقة وزارية كما هو الحال بالنسبة إلى المخطط العمران الموجه، فمصادقة الوصاية على المستوى المحلي (الولاية) كافية لهذا النوع من المخطط العمرانية المؤقتة. (2)

- **مخطط التحديث العمراني**: هو في الحقيقة مخطط ملحق باعتماد مالي يخصص للمدن وبالأخص المدن الكبيرة والمتوسطة الحجم لغرض ترقية وصيانة مكتسباتها العمرانية العمومية كالطرق والأرصقة والمساحات الخضراء والمنتزهات والحدائق العمومية وحدائق الأطفال وغيرها، ولو أن الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التحديث العمراني أقل أهمية من باقي المخططات الاقتصادية المحلية الأخرى كالمخططات البلدية للتنمية مثلا إلا أن الأهداف العمرانية التي وضعت من أجلها هذه المخططات مهمة في مجال صيانة التراث المعماري الذي أصبح معرضا للتدهور من جراء القدم في الأحياء العتيقة ومراكز المدن.... زيادة على بعض الأحياء القديمة في المدن الكبرى مثل حي سيدي الهواري بوهران، حي القصبة بمدينة الجزائر للذين أصبحوا معرضين للانقياد وهما بحاجة ماسة إلى اعتمادات

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، القانون 03/87، في 1987/01/72، والمتعلق بالتهيئة العمرانية.

2- بشير تجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، بد، ص

مالية ضخمة من أجل تنفيذ مخطط التهيئة العمرانية لكل حي والمتمثل في الهدم الجزئي لبعض جهاتها، وتحديثها زيادة على ظاهرة الاكتظاظ. (1)

المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير: استبدل المخطط العمراني الموجه سنة 1990 بوسيلة جديدة مماثلة تعرف بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا المخطط المعماري الجديد يختلف عن مخططات التعمير التي سبق التطرق إليها في كونه لا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود المخطط العمراني للتجمع الحضري فقط بقدر ما يتناول التجمع الحضري داخل إطاره الطبيعي والبيئي وينظم العلاقات بينه وبين باقي نقاط الوسط الأخرى الموجودة على المستوى المحلي والإقليمي ويراعي جوانب الانسجام والتناسق بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة وبعبارة أوضح بالإضافة إلى كونه يهتم بالجوانب المعمارية التوسعية للتجمع الحضري فإنه يرسم ويحدد أفاق توسعه وعلاقاته الوسطية مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلفية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني .

بذلك أي المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يقضي على الطابع التقني الانفرادي المستقبل الذي كان ينتهي مع حدود المخطط التوجيهي للعمران والذي انتهت صلاحيته سنة 1990 ليتم الفجوات التي كانت تفصل التجمع الحضري عن المنظم ويراعي في إعداد التوجيهات الوطنية في مجال التهيئة القطرية عموما والتهيئة العمرانية خصوصا. (2)

¹ بشير تجاني، مرجع سابق، ص 66.

² بشير تجاني، مرجع سابق، ص 66.

خلاصة الفصل

تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التنظيم العمراني وأهم المفاهيم المرتبطة، به بالإضافة إلى ذلك أهم العمليات العمرانية داخل المدينة ومشكلات التنظيم العمراني وأهم خصائصها في دول العالم الثالث، وفي الاخير تم التطرق إلى بعض المخططات العمرانية التوسعية بالجزائر (مخطط العمران الموجه، مخطط العمران المؤقت، مخطط العمراني الحديث ...).

الجانب الميداني

-تمهيد :

- 1- المنهج المستخدم في الدراسة.
- 2- حدود الدراسة .
- 3- مجتمع الدراسة .
- 4- أدوات جمع البيانات.
- 5- الاساليب الاحصائية المستخدمة .
- 6 - عرض نتائج الدراسة.
- 7 - مناقشة وتفسير نتائج وفق الفرضيات.
- 8 - التوصيات والاقترحات.
- خاتمة الدراسة.

تمهيد :

تعتبر منهجية البحث اداة علمية لدراسة والتي يعتمد عليها الباحث العلمي بهدف دراسة أي موضوع علمي ،وسنحاول في هذا الفصل الميداني تأكيد ذلك من خلال إبرازنا للمنهج المتبع في الدراسة وأداة جمع البيانات وعينة الدراسة وكذا معرفة مجتمع الدراسة وأهم الملامح المميزة له والحدود المكانية والزمنية والاساليب الاحصائية المتبعة في تحليل نتائج بيانات الدراسة .

1- المنهج المستخدم لدراسة :

من المؤكد أن أي دراسة علمية لكي تصل إلى هدفها بسهولة وموضوعية فمنهج الدراسة يعتبر أسلوبا من الأساليب التنظيم الفعال لمجموعة من الأفكار المتنوعة والهادفة التي تدور في ذهن الباحث ومن غير المعقول أن يخلو أي بحث علمي من منهج يتيح للباحث معرفة صدق أو بطلان فرضياته. وانطلاقا من طبيعة الموضوع وتساؤلاته وفرضياته فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي "ويقوم المنهج الوصفي بالبحث عن أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها" (1) "ويعرف المنهج الوصفي أيضا الذي يعتمد على التحديد الكمي وهو يهدف بذلك إلى اكتشاف الوقائع ووصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كفيما وكما، وهي بذلك تقوم بالكشف عن الظواهر والحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية، وتحاول التنبؤ بما سيكون في المستقبل." (2)

ويمكن إضافتنا إلى ذلك أن هذا المنهج يعتمد لتنفيذه على مختلف طرق جمع البيانات كالمقابلات الشخصية والملاحظة المباشرة الآلية منها والاستبانة وتحليل الوثائق والمستندات وغيرها .

ويتكون هذا المنهج من مرحلتين :-مرحلة الاستطلاعية ،-مرحلة الوصف الموضوعية.(3)

-بالنسبة لأنواع العينة المستخدمة في الدراسة فقد تم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample : هذا النوع من العينات يعني تكافؤ الفرص لجميع عناصر المجتمع لتكون أحد مفردات العينة، ويتم اختيارها إما

1 -فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، ط1، الاسكندرية، 2002، ص87.

2 -حلمي محمد فؤاد، عبد الرحمان صالح، المرشد في كتابة الأبحاث الاجتماعية، دار الشروق لتوزيع والطباعة، ط4، 1983، ص19.

3 -محمد عبيدات وآخرون، منهجية البحث العلمي قواعد ومراحل وتطبيقات، دار وائل لنشر والطباعة، ط4، الاردن، 1999، ص47.

باستخدام القرعة، أو جداول الأرقام العشوائية(1) ، ويتطلب استخدام هذه الطريقة ضرورة حصر ومعرفة كامل العناصر التي يتكون منها مجتمع الدراسة، وبذلك تكون فرصة الظهور لكل عنصر معروفة ومحددة مسبقا. ويصعب تطبيق هذه الطريقة في المجتمعات الدراسية المتناثرة أو المتباعدة أو الكبيرة من حيث العدد وهي افضل أنواع العينات إن أمكن تطبيقها.

- **الدراسة الاستطلاعية:** تعد الدراسة الاستطلاعية بوابة مرورا لدراسة النهائية فمنها يستطيع الباحث معرفة ما إذا كان يستطيع أن يكمل بحثه العلمي نحو الامام أو التوقف، ومن خلال زيارتي لحي السعادة الذي يعتبر مكان الدراسة وإجراء عدة مقابلات مع عدد أفراد الحي أتضح لي العديد من الرؤى الخفية والمشاكل التي يعاني منها أفراد هذا الحي، وقد دامت فترة الدراسة الاستطلاعية مدة أسبوعين أبتدأ من 5 مارس 2016 إلى غاية 18 مارس 2016.

2- حدود الدراسة :

1-2- **المجال المكاني :** تم إجراء هذه الدراسة على سكان مدينة المغير :

تعريف مدينة المغير : تقع دائرة المغير بمنطقة وادي ريغ ولاية الوادي ، أنشأت في إطار التقسيم الإداري لسنة 1974 ، تتربع على مساحة 5392.80 (كيلومتر مربع) تبعد عن مقر الولاية بـ: 185 (كيلومتر مربع) وحسب الاحصائيات الاخيرة لنهاية سنة 2015 يسكنها قرابة 2.58.845 نسمة يتوزعون على أربعة بلديات المكونة للدائرة هي كتالي :

بلدية المغير - بلدية أم الطيور - بلدية سيدي خليل - بلدية اسطيل .

1 - هديب، حسن. وآخرون الرياضيات العامة(دليل المعلم للصف الاول الثانوي العلمي)وزارة التربية والتعليم الاردنية. 1998ص248.

2 - إحصاءات من طرف مديرية الصحة والسكان لولاية الوادي .

بلدية المغير : حدودها كالاتي - شمالا : بلدية أم الطيور - جنوبا : بلدية سيدي خليل.

- شرقا : بلدية الحمراية (دائرة الرقيبة) - غربا : بلدية أولاد حركات (ولاية بسكرة).

وتم إجراء الدراسة على حي السعادة الذي يقطنه حوالي أكثر من 200 أسرة، ويلاحظ على هذا الحي أنه في تزايد مستمر وكذلك البناء الهش .

2-2 المجال الزمني: تم إجراء هذه الدراسة في الفترة من 10 مارس 2016 إلى

غاية 7 أفريل 2016 اي تقريبا شهر وبمأن الطالبة من تلك المدينة فهي على خلفية سابقة

بأوضاع ذلك الحي فقد تم إجراء بعض المقابلات مع أفراد وأسر الحي لاطلاع على أوضاعهم وأهم المشاكل التي تعاني منها تلك الاسر.

3- مجتمع الدراسة وعينة الدراسة : إذا استطاع الباحث إجراء دراسته على جميع أفراد

المجتمع، فإن دراسته تكون ذات نتائج أقرب للواقع وأكثر دقة، ولكن الباحث قد يجد صعوبة في التعامل مع كل مشاهدة من مشاهدات المجتمع لعدة أسباب، مما سيضطره لإجراء الدراسة على مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة، وهذه المجموعة نسميها عينة الدراسة، لذلك يمكن تعريف العينة بأنها شريحة (جزء) من مجتمع الدراسة تحمل خصائص وصفات هذا المجتمع وتمثله فيما يخص الظاهرة موضوع البحث.(1)

وفي هذه الدراسة تم أخذ 70 عائلة (أسرة) لإجراء عليه الدراسة .

4- أدوات جمع البيانات : بناء على طبيعة الموضوع والبيانات التي نريد ان

نجمعها والتي تتعلق بموضوع النمو الحضري وعلاقته بمشكلات التنظيم العمراني لدى سكان مدينة المغير (سكان حي السعادة) تم الاعتماد على العديد من أدوات جمع البيانات منها :

¹ الكلالدة، ظاهرو جودة كاظم ، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية. زهران للنشر. عمان، 1997، ص 177.

● **الملاحظة:** تم الاعتماد على الملاحظة المباشرة نظرا لدور الفعّال لهذه الاداة فمن خلال بعض الزيارات المتكررة لميدان الدراسة على الصعيد الاجتماعي تمت ملاحظة بعض الخصائص وبعض المشاكل العمرانية التي يعاني منها سكان هذا الحي .

● **المقابلة:** تعد المقابلة أداة منهجية ذات أهمية بالغة في الحصول على المعلومات، وهي كما يقول عليان وغنيم: "محادثة موجهة بين الباحث وشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة".(1)

● **الاستمارة:** تم الاعتماد على الاستمارة كأداة لقياس أساسية وتعرف بانها "أداة تتضمن مجموعة من الاسئلة أو الجمل الخبرية، التي يطلب من المفحوص الاجابة عنها بطريقة يحددها الباحث، حسب أغراض البحث".

أو هي مجموعة من الاسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين"(2)

وقد أحتوة استمارة البحث على ثلاث محاور أساسية والاستمارة إحتوة على 32سؤالا موزعة كما يلي :-البيانات الشخصية :وتشمل الجنس،الحالة العائلية،عدد أفراد الاسرة،المستوى التعليمي،المهنة،وأخيرا نوع المهنة وكلها كانت 6 أسئلة .

-المحور الاول حول النمو الديمغرافي وعلاقته بمشكلات الاسكان :الاسئلة كانت 7 أسئلة .

-المحور الثاني حول التوسع العمراني وعلاقته بالبناءات الفوضوية :الاسئلة 9 أسئلة .

1 -إسماعيل مناصرية، دور نظام المعلومات الادارية في الرفع من فاعلية عملية إتخاذ القرارات الادارية،مذكرة ماجستير 2004،جامعة لمسيلا،ص 146

2-ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2000،ص 82.

-المحور الثالث حول النمو الحضري وعلاقته بصعوبات النقل: الاسئلة 10 أسئلة.

-وزعت هذه الاستمارة على 70 عائلة تم إرجاع 66 استمارة أما باقي الاستمارة والمقدرة ب(4) تم إلغاؤها وهذا لعدم الاجابة عنها من طرف المبحوثين.

6-الاساليب الاحصائية: تم الاعتماد في تحليل البيانات على الاساليب الاحصائية التالية :

- التكرارات: تطلق على عدد الحالات من مجموعة أو فئة معينة باعتبارها تكرارات بظهور حالات أو قيم عدد الافراد داخل العينة ويرمز لها بالرمز (ك) يعني تكرار.
- النسب المئوية: تعرف (%) وتعطى بالعلاقة التالية :

$$ك = \frac{\text{التكرار الفعال}}{100X} \text{ مجموع التكرارات}$$

6_ عرض وتحليل نتائج الدراسة :

أولاً : البيانات الأولية :

جدول رقم (01) يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
ذكر	31	%46.96
أنثى	35	%53.03
المجموع	66	%100

من خلال معطيات هذا الجدول الذي يمثل توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الجنس نلاحظ أن %53.03 هن من النساء ربات البيوت ، في حين تمثل نسبة الرجال % 46.96 ، وهذا ربما لأن أغلب الرجال يقضون معظم وقتهم خارج المنازل ، فكان توزيع الإستمارة في الأغلب من نصيب النساء .

جدول رقم (02) يبين توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
متزوج	58	%87
مطلق	3	%4.54
أرمل	5	%7.57
المجموع	66	%100

من خلال المعطيات المقدمة من الجدول أعلاه الذي يبين لنا الحالة المدنية لأفراد العينة يتضح لنا أن معظمهم متزوجون وذلك بنسبة %87 منهم ، في حين يوجد نسبة من المطلقين مقدره بـ %4.54 من مجتمع الدراسة ، بينما سجلت نسبة %7.57 من الأرامل .

جدول رقم(03) يبين توزيع عينة الدراسة حسب عدد افراد الاسرة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
1 إلى 2	13	19.69%
3 إلى 5	30	45.45%
أكثر من 5	23	34.84%
المجموع	66	100%

انطلاقاً من الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب عدد افراد الاسرة ، حيث نجد أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة تتكون عائلتهم من 3 إلى 5 أفراد ، وهذا ما أحصيناه بنسبة 45.45 % وهذه النسبة تعبر عن متوسط الأفراد في كل أسرة وهي نسبة تعبر عن حجم لا بأس به مقارنة مع من لديهم أكثر من 5 أبناء وذلك بنسبة 34.84 % .

جدول رقم(04) يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أمي	19	28%
إبتدائي	20	30.30%
متوسط	15	22.72%
ثانوي	08	12.12%
جامعي	4	6.06%
المجموع	66	100%

من خلال ما قرأت من معطيات الجدول أعلاه ، الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي ، حيث يوضح أن غالبية أفراد المجتمع مستواهم التعليمي منخفض وهذا ما تم ملاحظته في النسبتين أمي 28% وتعليم ابتدائي 30.30% وبهذه النسب نجد أن نسبة الأمية والجهل مرتفعة بين أفراد مجتمع الدراسة ، في حين نجد أن هناك نسبة في التعليم المتوسط تقدر بـ 22.72% من أفراد مجتمع الدراسة .

جدول رقم (5). يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
عامل	34	51.51%
عاطل	23	34.84%
متقاعد	9	13.63%
المجموع	66	100%

من خلال المعطيات المتعلقة بالجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المهنة يتضح لنا أن غالبية أفراد المجتمع هم عمال وهذا ما توضحه النسبة 51.51% وتمثل هذه النسبة الأفراد العاملين بغض النظر عن نوع القطاع ، بينما تمثل نسبة الافراد العاطلين عن العمل 34.84% من أفراد العينة ، ومن خلال الملاحظة الميدانية والمقابلة التي أجريت مع المبحوثين أتضح أن أغلب العاطلين عن العمل هم من فئة النساء ، وهذا ما يثبت مكوثهن في المنزل ، في حين سجلت نسبة الأفراد المتقاعدين 13.63% من مجتمع الدراسة .

جدول رقم (06) يبين توزيع أفراد العينة حسب نوعية العمل :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
أستاذ	9	26.47%
إداري	13	38.23%
عامل بسيط	12	35.29%
المجموع	34	100%

من خلال معطيات الجدول رقم (06) نرى أن الافراد العاملين قد تم تحديد نوع مهنتهم وأن أغلب النسب جاءت متقاربة نوعا ما بين كلا من إداري بنسبة 38.23% من أفراد العينة وعامل بسيط بنسبة 35.29% أما فئة الأساتذة فقدرت بـ 26.47% .

ثانيا : محور النمو الديمغرافي وعلاقته بمشكلات الإسكان :

جدول رقم (07) يبين توزيع أفراد العينة حسب طبيعة سكنهم

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
ملك	25	% 37.87
إيجار	11	% 16.66
إرث عائلي	30	% 45.45
المجموع	66	%100

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح لنا توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب طبيعة سكنهم ، نرى أن غالبية أفراد المجتمع طبيعة سكنهم عبارة عن إرث عائلي وهذا ما تثبته نسبة 45.45 % من هذه العينة ، أما الذين يمتلكون منازل خاصة بهم فتقدر نسبتهم بـ37.87% من مجتمع الدراسة ، أما باقي النسبة والمقدرة بـ16.66 % فهم من يسكنون سكنات إيجار ، من طراز المنازل التقليدية .

جدول رقم(08) يبين توزيع السكنات حسب عدد الغرف الموجودة بها :

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
غرفة واحدة	00	% 00
غرفتان	08	% 12.12
ثلاث غرف	37	% 56.06
أربع غرف	21	% 31.81
المجموع	66	% 100

من خلال الجدول رقم(8) الذي يبين توزيع السكنات المدروسة حسب عدد الغرف الموجودة بها ، نجد أن أغلب منازل أفراد مجتمع الدراسة تحتوي على ثلاث غرف وهذا ما أشارت إليه النسبة 56.06 % ، وهناك نسبة 31.81% عبرت بأن لديها أربع غرف ، ووجدت نسبة من يملكون غرفتان تقدر بـ12.12% ، وهذا ما

يثبت أن هناك تباين في عدد الغرف بين منازل أفراد العينة ، إلا أن هذه النسب تؤثر في العموم على ضيق في مساكن مجتمع الدراسة .

جدول رقم (09) يبين توزيع آراء أفراد العينة حول كفاية هذه الغرف :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	19	% 28.78
لا	47	% 71.21
المجموع	66	%100

نلاحظ من خلال الجدول رقم(09) أن ما نسبته من أفراد مجتمع الدراسة والمقدر بـ: %71.21 عبروا عن عدم كفاية الغرف الموجودة في المنزل ، وهذه النسبة إضافة إلى معطيات الجدول السابق ، تعبر في الحقيقة وبإلحاح عن مشكلة السكن .

جدول رقم (10) يبين توزيع أفراد العينة حسب ما يتوفر في مساكنهم من مرافق ضرورية

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
الماء الشروب	66	%100
الكهرباء	66	%100
الغاز	51	%77.27
الصرف الصحي	66	%100

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب ما يتوفر لديهم من مرافق ضرورية للحياة ، وجدنا أن أغلب أفراد المجتمع يتوفر لديهم ماء الشرب والكهرباء والصرف الصحي بنسبة (100 %) ، أما بالنسبة للغاز الذي لوحظ أن هناك عائلات لا تملك الغاز بل تعتمد على القارورات وهذا ما نسبته %77.27 .

جدول رقم (11) يبين حالة وجود أولاد متزوجون ضمن العوائل المدروسة :

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
نعم	44	66.66%
لا	22	33.33%
المجموع	66	100%

يوضح هذا الجدول توزيع الأسر التي لديها أولاد متزوجون يسكنون معهم ، حيث نلاحظ من خلال المعطيات أعلاه أن أغلب العوائل المبحوثة توجد لديها أولاد متزوجون وذلك بنسبة 66.66 % ، وهذا يعد إحدى مؤشرات العيش المقلق في حياة الناس ، فمن جهة يؤدي إلى ضيق المسكن ومن جهة آخر ربما يؤدي إلى سوء التفاهم بين أفراد العائلة .

جدول رقم (12) يبين سبب عدم انتقال الأبناء المتزوجين إلى مسكن آخر

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
لم يمنح لهم سكن	25	56.81%
عدم رغبتهم في الانفصال	5	11.36%
أنهم بصدد إنشاء مسكن خاص	14	31.81%
المجموع	44	100%

ومن خلال هذا الجدول تبين لنا أن من أسباب بقاء الأبناء المتزوجون في مساكن آبائهم وعدم الانفصال عنهم ، هو عدم منحهم سكن آخر وذلك بنسبة 56.81% لتعبر نسبة 31.81% منهم أنهم بصدد إنشاء مسكن خاص بهم ، وهذه المعطيات تزيد من تأكيد إستنتاجنا السابق من أن وجود أكثر من عائلة غي بيت واحد يعد مؤشر على حياة مقلقة عند الناس .

جدول رقم (13) يبين رأي أفراد العينة عن أسباب أزمة السكن

الاحتمالات	التكرارات	النسب المئوية
تزايد أفراد العائلة	44	% 62.12
مشاريع السكن غير كافية	22	% 33.33
المجموع	66	%100

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين لنا رأي أفراد العينة عن أسباب أزمة السكن نجد أن أغلبهم يصرح بأنها تعود لتزايد أفراد العائلة ، وهذا ما تبرزه لنا النسبة %62.12 من هذه العينة ، في حين يرى البعض الآخر أن أسباب أزمة السكن ترجع إلى مشاريع السكن الغير كافية وهذا ما عبرت عنه النسبة 33.33 % ثالثاً: محور

التوسع العمراني وعلاقته بالبناءات الفوضوية

جدول رقم (14) يبين آراء أفراد العينة حول مدى رضاهم عن سكنهم

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	18	%27.27
لا	48	% 72.72
المجموع	66	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلب أفراد العينة غير راضين عن سكنهم ، وهذا ما تبرزه لنا النسبة % 72.72 ، في حين نجد أن نسبة 27.27 % عبروا عن رضاهم عن سكنهم ، وسنلاحظ في الجدول الذي يليه أسباب عدم الرضا .

جدول رقم (15) يبين أسباب عدم الرضا .

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
غير لائق للسكن	1	2.08 %
غير صحي	3	6.25 %
غير كاف لأفراد الاسرة	44	91.66 %
المجموع	48	100 %

فمن خلال الجدول رقم (15) يتبين لنا أسباب عدم رضا أفراد العينة الذين ثرحوا بعدم رضاهم عن سكناتهم ، أن سبب ذلك يعود إلى أن السكن غير كاف لأفراد الاسرة ، وذلك وبنسبة تقدر بـ: 91.66 % ، وهذا دائما يعبر عن المشكلة القائمة وهي أزمة السكن التي لا يزال قطاعات كبيرة من المجتمع الجزائري تعاني منها .

جدول رقم (16) يبين هل تم تقديم طلب للسكن للجهات المعنية

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	51	77.27 %
لا	15	22.72 %
المجموع	66	100 %

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين حالات العوائل التي تقدمت بطلب سكن للجهات المعنية ، نرى أن أغلب العوائل المدروسة قدمت طلبات سكن ، وهذا ما تثبته لنا النسبة 77.27 % منهم ، وهذا دائما يؤكد لنا على عمق أزمة السكن في الأوساط الشعبية .

جدول رقم (17) بين حالات العوائل التي طلبت إعانات من طرف الدولة لبناء سكنات

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	52	% 78.78
لا	14	% 21.21
المجموع	66	%100

من خلال هذا الجدول الذي يبين حالات طلب إعانات لبناء سكنات من طرف الدولة ، وجدنا أن أغلبهم قد أجاب "بنعم" وهذا ما تبرزه النسبة %78.78 ، وهذا مؤشر آخر على شدة أزمة السكن لدينا .

جدول رقم(18) يبين الأسباب التي حتمت بناء السكن في هذا الموقع وقت الدراسة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
لتوسع عمران المدينة	12	% 18.18
لغلاء قطع الاراضي في وسط المدينة	38	% 57.57
لعدم منح قطعة أرض من طرف الدولة	16	% 24.24
المجموع	66	%100

ومن خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن السبب الذي جعل أفراد العينة يبنون سكناتهم في هذا المكان دون غيره وقت إجراء هذا البحث ، وجدنا أن أغلبهم أجاب أن السبب يرجع لغلاء قطع الأراضي في وسط المدينة وذلك بنسبة %57.57 بينما نجد نسبة %24.24 قالت بأن السبب هو عدم منحهم قطعة أرض من طرف الدولة ليتمكنوا من بناء سكن بالقرب من المدينة ، وهذا ما يساعد على إنتشار البناءات الفوضوية ضمن النطاقات الحضرية .

جدول رقم (19) بين توزيع أفراد العينة حسب امتلاكهم قطعة أرض

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	28	% 42.42
لا	38	% 57.57
المجموع	66	%100

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين توزيع أفراد العينة حسب من يملك قطعة أرض للبناء من خلال النسبة المشار إليها أن هناك ما مقداره 57.57% من العوائل المدروسة لا يملكون قطعة أرض للبناء ، في حين نجد أن هناك ما نسبته 42.42% يملكون قطعة أرض للبناء .

جدول رقم (20) يبين حالات العوائل التي شرعت في البناء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	19	% 67.85
لا	09	% 32.14
المجموع	28	%100

من خلال الجدول رقم (20) الذي يبين حالات العوائل المدروسة التي تملك قطعة أرض والتي شرعت في البناء كان ذلك بنسبة 67.85% من هذه العوائل أما باقي النسبة والمقدرة بـ: 32.14% فإنهم لم يشرعوا في البناء .

جدول رقم (21) يبين أسباب عدم الشروع في البناء .

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
عدم منح ترخيص للبناء	6	% 66
عدم القدة على البناء	3	% 33.33
المجموع	9	%100

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح الأسباب في عدم الشروع في البناء رغم إمتلاك قطعة أرض ، توضح ما نسبته 66% من هذه العوائل أن السبب في ذلك يرجع إلى عدم منح رخصة البناء لهم ، بينما أدلى ما نسبته 33.33% منهم أن السبب يرجع إلى عدم قدرتهم على البناء ، هذه النسب تبين لنا حالتين الأولى : هو عدم القدرة على البناء ، وهذا مؤشر على صعوبة الحياة المادية عند الناس أما الحالة الأخرى والمتمثلة في عدم منح رخصة البناء فهي مؤشر على مشكلة تشريعية وتنظيمية للقطاع العمراني في المجتمع .

جدول رقم (22) الذي يبين أسباب عدم الترخيص في البناء

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نزاع على حدود الملكية	5	83.33 %
عدم ثبوت وثائق الملكية	1	16.66 %
استغلال الارض لصالح الدولة	00	00 %
المجموع	6	100 %

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين أسباب عدم منح تراخيص للشروع في البناء فكانت أكبر نسبة من أفراد العينة التي أجابت أن أسباب ذلك ترجع إلى نزاع على حدود الملكية وذلك بنسبة 83.33% ، وبنسبة 16.66% أجابت لعدم ثبوت وثائق الملكية ، وإذا قرأنا أن الغالبية أجابت أن المشكل في النزاع على الملكية فهذا دليل على أن قطاع تنظيم الملكية التابع لمديرية أملاك الدولة مازال للأسف غير متحكم في تنظيم العقار ، الذي يعد من الملفات الخطيرة في المجتمع .

رابعاً: محور النمو الحضري وعلاقته بمشكلة النقل

جدول رقم (23) يبين حالات العوائل التي تملك وسيلة نقل خاصة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	26	39.39 %
لا	40	60.60 %
المجموع	66	100 %

من خلال الجدول رقم(23) والذي يبين إذا ما كانت العوائل المدروسة تملك وسيلة نقل خاصة ، حيث نجد أن النتائج المحصل عليها تبين أن ما نسبته 60.60% من هذه العوائل لا يملكون وسيلة نقل خاصة ، إلا بنسبة تقدر بـ: 39.39% فإنهم يملكون وسيلة نقل خاصة بهم ، ومن يتبين لنا مدى أهمية النقل بالنسبة لمجتمع العينة المدروسة وما يتسببه نقص النقل الجماعي الذي يلعب دورا كبيرا في حياة الناس اليومية .

جدول رقم (24) يبين ماهية وسائل النقل المفضلة لدى العوائل المدروسة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نقل فردي	29	72.5 %
نقل جماعي	11	27.5 %
المجموع	40	100 %

ومن خلال الجدول أعلاه الذي يبين حالات تفضيل العوائل المدروسة لأنواع وسائل النقل المتواجدة بهذا الحي ، فأجاب أغلبهم بأنهم يفضلون النقل الفردي وذلك بنسبة 72.5 % ، بينما أجاب 27.5% بأنهم يفضلون النقل الجماعي ، ربما تؤكد هذه النسب سوء في تنظيم النقل الجماعي عكس النقل الفردي ، وربما يدل على نقص وسائل النقل الجماعي أيضا ، مما يجعل الكثير من العوائل تلجأ للوسيلة المتوفرة .

جدول رقم (25) يبين الغرض من إقتناء وسائل النقل

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
للاتحاق بالعمل	33	50 %
للتسوق	33	50 %
للزيارات	36	54 %
للترفيه	00	00 %

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين توزيع أفراد العينة حسب الغرض من اقتناء وسائل النقل ، يتبين لنا حسب المعطيات المرصودة أن من العوائل من يستعمل وسائل النقل لعدة أغراض ، فنجد أن هناك نسب متساوية بين كلا من الالتحاق بالعمل والتسوق وهذا ما تبرزه لنا النسبة 50% وهذه النسبة أغلبها نجدها عند الرجال ، في حين نجد نسبة 54% من يستعملون وسائل النقل للزيارات وأغلبهم من النساء ، أما الترفيه فليس هناك من يستخدم وسائل النقل لهذا الغرض ، وهذا يدل لنا على أن المجتمع لم يصل بعد إلى حالات التفكير في الترفيه والتنزه .

جدول رقم (26) رأي المبحوثين في النقل الجماعي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
جيد	00	00
غير جيد	21	31.81 %
متوسط	45	68.18 %
المجموع	66	100

من خلال معطيات الجدول رقم (26) والذي يبين آراء أفراد العينة في النقل الجماعي فنلاحظ أن أغلب أفراد العينة يرى أن النقل الجماعي متوسط الجودة وهذا ما تبرزه لنا النسبة 68.18%، في حين يرى آخرون أنه غير جيد بالمرّة وذلك بنسبة

31.82% ، وهذا ما يؤكد لنا إستنتاجنا السابق ، بأن أغلب العوائل غير راضية عن خدمات النقل الجماعي .

جدول رقم (27) يبين مدى توفر وسائل النقل الجماعي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
متوفر	4	6.06 %
متذبذب	56	84.84 %
غير متوفر	6	9.09 %
المجموع	66	100

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين لنا مدى توفر وسائل النقل ، فمن العوائل المدروسة والتي تعبر عن النسبة الأكبر والمقدرة بـ 84.84 % من الإجابات أكدت لنا أن النقل متذبذب بينما ما نسبته 9.09 % قالت أنه غير متوفر بالمدرسة .

جدول رقم (28) يبين أسباب تذبذب وسائل النقل الجماعي

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
لنقص وسائل النقل	29	51.78 %
لعدم تنظيم النقل	27	48.21 %
لكثرة طالبي النقل	00	00
المجموع	56	100

من خلال معطيات الجدول اعلاه والذي يبين أسباب تذبذب وسائل النقل الجماعي ، حيث أجابت ما نسبته 51.78 % من العوائل المدروسة أن سبب ذلك يعود لنقص وسائل النقل نفسها وما نسبته 48.21 % أن السبب يعود إلى سوء تنظيم وسائل النقل ، وفي كلتا الحالتين يتأكد لنا سوء تنظيم النقل ضمن النطاقات الحضرية ، وخاصة أن النقل يعد شرطاً ضرورياً لحياة حضرية لائقة بأفراد المجتمع .

جدول رقم (29) يبين حالات الإكتظاظ في وسائل النقل

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	49	% 74.24
لا	17	% 25.75
المجموع	66	100

من خلال الجدول أعلاه والذي يبين لنا مدى وجود إكتظاظ في وسائل النقل حيث نجد أن أغلب المبحوثين يرون أن هناك إكتظاظ في وسائل النقل ، وهذا ما توضحه لنا النسبة %74.24 من أفراد العينة ، وذلك ما يزيدنا تأكيدا على عدم كفاية وسائل النقل الجماعي لسكان المنطقة محل الدراسة ، ما يثبت عدم إنتظام خدمات النقل مع متطلبات الحياة الحضرية .

جدول رقم (30) يبين المدة التي تخصص في إنتظار وسيلة النقل

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 5 د	6	%9.09
من 5 - 10د	26	%39.39
من 10 - 15د	18	%27.27
أكثر من 15د	16	%24.24
المجموع	66	100

من خلال الجدول الذي يبين مدة الإنتظار لوسيلة النقل ، حيث تشير أغلب آراء افراد العينة إلى أن مدة الانتظار من 5 إلى 10 دقائق ، وهذا ما تبرزه لنا النسبة %39.39 ، في حين يرى آخرون من أنها من 10 إلى 15د وذلك بنسبة %27.27 ، أما نسبة %24.24 من أفراد العينة يرون أنها تقدر بأكثر من 15د وهذه النسب هي تقريبا متقاربة ما يدل على أن المدة في الغالب تفوق عشرة دقائق إلى ربع ساعة ، ويفيدنا تحديد زمن الإنتظار لوسائل النقل هو التعرف على مدى

كفاية وسائل النقل من حيث تنظيم الزمن المستغرق في إنتظامها مع حركات تنقل الفئات السكانية ضمن المنطقة الحضرية المدروسة ، وهذه المعطيات تؤكد دائما سوء تنظيم وسائل النقل بما يناسب إنسياب الحركة السكانية في الوسط الحضري .

جدول رقم (31) يبين زمن إستغراق رحلة التنقل إلى وسط المدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
أقل من 10د	10	15.15 %
من 10-20د	21	31.81 %
من 20-30د	23	34.84 %
أكثر من 30د	12	18.18 %
المجموع	66	100

من خلال الجدول أعلاه الذي يبين زمن إستغراق رحلة التنقل إلى وسط المدينة ، تشير المعطيات إلى أن أغلب المبحوثين وبما نسبته 34.84% يرون أن هذه المدة تستغرق في حدود عشرين إلى ثلاثين دقيقة ، بينما أكد ما نسبته 31.81% من أفراد العينة أن مدة الرحلة إلى المدينة تستغرق في حدود 10 إلى 20د ، وما نسبته 18.18% من أفراد هذه العينة يرون أنها تستغرق أكثر من 30 د ، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على نقص كفاية وسائل النقل ضمن حدود المنطقة الحضرية المدروسة .

جدول رقم (32) يبين أسباب تأخر وسائل النقل الحضري من وإلى المدينة

الاحتمالات	التكرارات	النسبة المئوية
لقدم وسائل النقل	18	27.27 %
تهدم الطرقات	14	21.21 %
أبعد الحي عن وسط المدينة	34	51.51 %
المجموع	66	100

من خلال الجدول الذي يبين أسباب تأخر رحلة التنقل من إولى المدينة ، يرى أغلب المبحوثون أن السبب يرجع لبعدها عن وسط المدينة ، وهذا ما أشارت إليه النسبة 51.51% ، في حين يرى ما نسبته 27.27% من أفراد هذه العينة أن السبب يعود إلى قدم وسائل النقل ، وبما يقارب هاته النسبة والمقدرة بـ: 21.21% يرون أن السبب يعود لتهدم الطرقات ، وإذا جمعنا هذه النسب مع بعض ، لتؤكد لدينا حجم المعاناة التي يلاقيها سكان هذا الحي بخصوص خدمات النقل .

7- التحقق من نتائج الفرضيات :

1.2- نتائج الفرضية الأولى : بناء على ما جاء في الفرضية الأولى والتي نصت على ان هناك علاقة بين الزيادة السكانية ومشكلات السكن والإسكان ، وما تم التوصل اليه من خلال دراستنا والميدانية ، تؤكد صحة وصدق الفرضية المنصوص عليها في البحث ، حيث نجد ان هناك علاقة بين الزيادة السكانية المتمثلة في النمو الديمغرافي ومشكلات السكن والإسكان ، وهذا ما عبر عنه الجدول رقم (03) الذي يبين توزيع افراد العينة حسب عدد الافراد في الاسرة الذي بين لنا أن في كل أسرة يوجد حوالي 3 إلى 5 افراد أو أكثر بنسبة 34.84% ، مقارنة مع عدد الغرف الموجودة في المسكن والذي يبينه الجدول رقم (8) أنه في كل مسكن يتوفر على ثلاث غرف وهذا ما أحصته النسبة 56.06% ، ومع ما تم ملاحظته من المقابلة التي أجريت مع أفراد العينة أن الغرف غير كافية ومع ما تم إحصائه من الجدول رقم (9) الذي يبين آراء مجتمع الدراسة حول مدى كفاية الغرف لهم حيث أجابوا معظمهم بأنها غير كافية بنسبة 71.21%.

كما أن ظهور مشاكل السكن والإسكان يعكس عدم استيعاب الكم الهائل لعدد أفراد الاسرة الواحدة ، ونجد أن هناك أسر ممتدة وهذا بوجود الأولاد المتزوجون

الذين يعيشون معهم وهذا ما تبينه النسبة 66.66% من الجدول رقم (11) إي أن هناك اكتظاظ داخل الاسرة ، فهذا يعد مؤشر من مؤشرات العيش المقلق في حياة الناس فيؤدي إلى ضيق المسكن وقد ينجر عنه مشاكل أسرية ، هذا ويرجح أغلب أفراد مجتمع الدراسة أن اسباب أزمة السكن تعود لتزايد عدد الافراد العائلة وهذا ما اثبته الجدول رقم (13) بنسبة قدرة 62.12%.

وهذا ما نجده متطابق مع الدراسة الثانية المتعلقة بالنمو الحضري وعلاقته بمشكلة السكن والإسكان ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى محاولة تحديد العلاقة بين النمو الحضري السريع وانعكاساته على تآزم مشكلات السكن والاسكان وقد تأكد تحقق الفرضية الأساسية أن للنمو الحضري المتسارع دور في تآزيم وضعية السكن في المجالات الحضرية في الأحياء الشعبية .

2.2 - نتائج الفرضية الثانية : تنص الفرضية الثانية على وجود علاقة بين التوسع

العمراني والبناءات الفوضوية وقد تم التحقق من هذه الفرضية ، وهذا ما تأكد لنا من خلال ما لاحظناه من عدم رضا مجتمع الدراسة عن السكن ، وهذا لعدة أسباب فحسب نتائج الجدول رقم (14) الذي يبين آراء أفراد العينة عن مدى رضاهم عن سكنهم حيث أحصته النسبة 82.82% على أنهم غير راضين عن سكنهم ، بسبب أنه غير كاف لعدد أفراد العائلة بنسبة 91.66% ، ومن خلال اجراء مقابلة مع افراد العينة صرح البعض ان هناك شكاوي تم تقديمها للمصالح المختصة لانتشار بعض الظواهر الغير مرغوب فيها كالسرقة وانتشار ظاهرة رمي النفايات وانبعاث الروائح الكريهة منها ، ومن خلال الجدول رقم (16) الذي يبين أن افراد العينة قد قدموا طلبا لسكن بنسبة 77.27% وهذا يعود لأن السكن غير لائق للعيش أو وجود إكتظاظي المسكن الواحد ، ويرى البعض أن غلاء قطع الارضي وسط المدينة حتم عند البعض

شراء قطعة أرض تناسب قدرته الشرائية وبنى مسكنه بشكل فوضوي وهذا ما أثبتته الجدول رقم (18) لنسبة 57.57% .

3.2- نتائج الفرضية الثالثة : تنص الفرضية الثالثة على أنه توجد علاقة بين النمو الحضري وصعوبات النقل ، بناء على ما جاء من نتائج الدراسة الميدانية ومن المقابلة والملاحظة من الوسط الميداني نستطيع القول بأن الفرضية محققة ، فلقد كان لزيادة السكانية تأثير كبير على كفاية وسائل النقل بهذا الحي ، فمن خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم (23) نرى أن أغلب أفراد المجتمع لا يمتلكون وسيلة نقل خاص بهم بل يعتمدون على النقل الجماعي ، وهذا ما أكدته النسبة 60.60% من الفئة المبحوثة ، في حين أن أغلب العوائل تفضل النقل الفردي (الخاص) عوض النقل الجماعي وهذا ما أشارت إليه النسبة 72.5% من الجدول (24) الذي يبين ماهية الوسائل المفضلة لدى أفراد العينة ، وبناء على المقابلات التي تم إجرائها مع أفراد العينة لا حضنا أن النقل الجماعي غير مريح وهناك صعوبات أثناء النقل ، وهذا ما يبين حقيقة سوء تنظيم وسائل النقل ، وهذا ما تؤكد معطيات الجدول رقم (27) أن النقل متذبذب بنسبة 84.84% وارجع اغلب أفراد العينة ذلك لسببين اثنين لنقص وسائل النقل بنسبة 51.78% ولعدم تنظيم النقل بنسبة 48.21% ، إضافة لإلي أن أغلب افراد العينة صرحوا أن هناك اكتظاظ في وسائل النقل بنسبة 84.24% وهذا لكثرة طالبيه من جهة وعدم كفاية هذه الوسائل من جهة أخرى إضافة إلى تصاريح أفراد العينة بأن زمن استغراق حركة وسائل النقل هو وقت ضائع ومتأخر ، حيث انهم يستغرقون مدى زمني من ربع ساعة إلى عشرين دقيقة في انتظار وسائل النقل ، يؤكد دون مواربة إلى سوء تنظيم خدمات النقل بهذا الحي الشعبي ، وخاصة مع التوسع في النطاقات الحضرية للمدينة وكبر أحيائها التابعة لها

8- لاقتراحات والتوصيات :

من خلال ما تقدم في الدراسة نخلص في نهاية إلى بعض الاقتراحات :

- توعية السكان بضرورة تنظيم النسل للحد من الزيادة السكانية المرتفعة .
- توفير مرافق عمومية ضرورية للسكان الذين يقطنون في اماكن بعيدة .
- توفير النقل في المناطق الشبه معزولة للحد من مشكلات النقل والاكتظاظ داخل وسائل النقل .
- تنظيم وقت انطلاق الحافلات .
- القضاء على السكنات الهشة وبناء سكنات أخرى مكانها .
- اقتراح وجود مكاتب وهيئات مختصة معالجة انشغالات المواطنين وبخاصة مشكلات الإسكان والنقل وغيرها .

كما يمكن تقديم بعض التوصيات نرصدها فيما يلي :

- القيام بدراسة تحليلية وشاملة على الوضعية السكانية التي يعيشها سكان المنطقة محل الدراسة وإعطاء حلولاً حقيقية لا وهمية .
- القيام بتهيئة عمرانية حضرية للمنطقة بالمقاييس العلمية .
- القيام بعملية تخطيط لمدن جديدة على غرار مدينة علي منجلي بقسنطينة ومدينة سيدي عبد الله بالعاصمة .
- يجب تحقيق التوازن في توزيع المرافق والهياكل الخدمائية .
- يجب وضع هيئات مختصة بتوزيع السكنات بين السكان توزيعاً عادلاً .

الخاتمة

لقد كان للنمو الحضري عوامل عديدة ومتنوعة وذات تأثير كبير ، مما أسهم في زيادة ونمو المدن بسرعة هائلة وتعتبر الزيادة السكانية واحدة من أهم العوامل التي ساهمت في نمو هذه المدن ، وبسبب تلك الزيادة أصبحت المدن تعاني مشاكل عديدة من أهمها مشكلات السكن والاسكان ، فلقد كان للنمو الديمغرافي الكبير علاقة وطيدة في انتشار تلك المشاكل ، مما أنجر عنها أزمة السكن كواقع معاش ، تحتاج إلى تضافر جهود كل السلطات المعنية لوضع الحلول لها ، إضافة إلى ذلك تعتبر أزمة النقل والمواصلات من أهم المشاكل التي تعاني منها المدن الحالية ، فالنقل الذي يلبي حاجيات المجتمع الحضري يعد جزء أساسي من مورفولوجيا المدينة الحضرية ، فتوفر هذه الوسائل ومدى كفايتها للفرد تعتبر حاجة ضرورية في المجتمع وغيابه أو نقصه يعرقل سير الحياة الحضرية ، فينبغي على الجهات المعنية التدخل السريع ، وهذا بغية إيجاد حلول ملائمة لتوفير هذا المرفق الحيوي فلا يمكن إعتبار المدينة حضرية ومتقدمة أو متطورة ، إلا إذا كانت لا تعاني من مشاكل في بيئتها الحضرية .

قائمة المراجع

قائمة المراجع

كتب:

- بدري ،احمد زكي.(بس).معجم المصطلحات الاجتماعية. القاهرة: مكتبة البناء .
- قيرة، إسماعيل.(2004) علم الاجتماع الحضري ونظرياته. قسنطينة :منشورات جامعة قسنطينة .
- برنامج الامم المتحدة الانمائي .(1993)تقرير الموارد البشرية لعام .بيروت، تر، مركز الدراسات الوحدة العربية .
- الجزائر غدا، (1995)وضعية التراب الوطني ،الجزائر ،ملفات التهيئة العمرانية ،ديوان المطبوعات الجامعية .
- رشوان ،حسين .(1998)المدينة: الاسكندرية. ط 6.المكتب الجامعي الحديث .
- حميد، خروف . بلقاسم. سلاطينه، اسماعيل، قيرة (1998)، الاشكالات النظرية والواقع ،قسنطينة منشورات جامعة منتوري .
- السيد حنفي ،عوض.(1997) سكان المدن بين الزمان والمكان ،القاهرة ،المكتب العلمي للكمبيوتر لنشر والتوزيع .
- السيد عبد العاطي، السيد.(2011)علم الاجتماع الحضري الجزء الاول : (ط1).عمان دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة .
- عبد الحميد، دليمي.(2007) دراسة في العمران السكن والاسكان :عين مليلة. دار الهدى لطباعة والنشر والتوزيع .

-عبد القادر ،القصير .(1992).الهجرة من الريف غلى المدينة ،بيروت .دراسة ميدانية اجتماعية عن الهجرة من الريف إلى المدن في المغرب ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر .

-عبد المنعم، شوقي .(بس)،مجتمع المدينة ،بيروت . دار النهضة العربية ،بيروت .

-عزت .عبد الكريم وآخرون ، المجتمع العربي . لبنان ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر لبنان .

- مريم ،أحمد مصطفى. السيد عبد العاطي ،السيد .رشا، غنيم .(2002) التغير دراسة المستقبل:الاسكندرية. دار المعرفة الجامعية .

-علي، بوعناقة. الاحياء غير مخططة وانعكاساتها النفسية والاجتماعية على الشباب ،دراسة ميدانية مقارنة ،جامعة قسنطينة ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية.

- عمران محمد ،(2011)استراتيجية التمويل السكني بالجزائر :مدية. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية .

-فاروق. زكي يونس.(1972) علم الاجتماع :القاهرة. الاسس النظرية وأساليب التطبيق علم الكتب ،القاهرة .

-فتحي. أبو عيانة ، (2000).دراسات في علم السكان : بيروت. دار النهضة العربية .

-لوجي ،صالح الزوي.(2002).علم الاجتماع الحضري:(ط1).بنغاوي: ،منشورات جامعة قارة يونس . بنغاوي .

-محمد السويدي ،مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ،تحليل سييسولوجيا لاهم مظاهر المتغيرات في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات المعاصر، الجزائر.

-محمد، السويدي.(1984).مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري. الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.

-محمد بلقاسم. حسن بهلول(1999)، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر: الجزائر.(ج1). ديوان المطبوعات الجامعية.

-محمد جاسم. شعبان العاني.(2010).التخطيط الاقليمي مبادئ واسس نظريات واساليب(ط1). عمان. دار الصفاء لنشر والتوزيع.

-وزارة السكن والعمران، تقرير حول أهم البرامج السكنية في الجزائر من 1962- 1998، الجزائر ، 1998.

- إياد عاشور. الطائي،(2010)،تخطيط المدن في المغرب العربي، (ط1).الاردن ،دار دجلة،الاردن.

-مؤمن .محمد ذيب ،(2013).التخطيط العمران من منظور جغرافي ، غزة .

-بشير. تجاني ،التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر،(2000). ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر.

-احمد. بودراع ،(1997).التطوير الحضري والمناطق الحضرية المتخلفة بالمدن. باتنة ،منشورات جامعة باتنة.

-نشارلز. كوريا، (1999).الشكل الجديد لمدن العالم الثالث ،تر محمد بن حسين ابراهيم ،جامعة الملك سعود ،المملكة العربية السعودية .

- تشالز. إيرمز. المدينة و مشاكل الإسكان ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين : بيروت ، دار الآفاق الجديدة .

-شريف رحمانى ،الجزائر غدا وضعية التراب الوطنى ،استرجاع التراب الوطنى ،ملفات التهيئة العمرانية.

- بشير. تجاني،(2000).التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر ،الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر.

-فاطمة .عوض صابر ،ميرفت على خفاجة ،(2002).أسس ومبادئ البحث العلمى: (ط1) .الاسكندرية .مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية .

-حلمى. محمد فؤاد ، عبد الرحمان صالح،(1983) المرشد في كتابة الابحاث الاجتماعية: (ط4). دار الشروق لتوزيع والطباعة.

-محمد عبيدات وآخرون ،(1999).منهجية البحث العلمى قواعد ومراحل وتطبيقات: (ط4).الاردن .دار وائل لنشر والطباعة.

-هديب، حسن. وآخرون، الرياضيات العامة(دليل المعلم للصف الاول الثانوى العلمى)وزارة التربية والتعليم الاردنية. 1998 .

-الكلادة ،ظاهر و جودة كاظم ،(1997). أساليب البحث العلمى فى ميدان العلوم الإدارية. زهران للنشر. عمان.، 1997 .

- ربحي. مصطفى، عليان ، عثمان محمد غنيم،(2000). مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق: (ط1)، عمان. دار الصفاء للنشر والتوزيع.

المجلات والجرائد :

- قانون رقم 17/88 المؤرخ في 10 ماي 1988، المتضمن تنظيم النقل البري وتوجيهه،
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، السنة 25 عدد 19 .

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،الجريدة الرسمية ،القانون 03/87، في
1987/01/72، والمتعلق بالتهيئة العمرانية .

الابحاث والرسائل :

- محمد عبد الهادي. لعروق .(1988). عملية التحضر في الشرق الجزائري ،رسالة دكتوراه
جامعة الاسكندرية.

- نويصر. بلقاسم، التصنيع والتغير الاجتماعي،(1990).رسالة ماجستير ،معهد علم
الاجتماع ،جامعة قسنطينة .

- زهرة ابراش ،التهيئة والتعمير في القانون الجزائري،(2011).مذكرة ماجستير ،جامعة
الجزائر.

- إسماعيل بن السعيد، (2001). الثقافة و العمران ،دراسة في خصائص مناطق المحيط بمدينة باتنة، رسالة دكتوراه في علم اجتماع التنمية قسنطينة.

- إسماعيل مناصريه ،دور نظام المعلومات الادارية في الرفع من فاعلية عملية اتخاذ القرارات الادارية، (2004). مذكرة ماجستير جامعة لمسيلا .

الملتقيات:

- خضراوي. الهادي، ملتقى السياسات العامة في الجزائر وتحقيق أهداف الالفية للتنمية، الاغواط.

المواقع

- ليفا آسيا، وحدة التخطيط والتهيئة الاقليمية ، <http://www.ensb.dz/IMG/doc/> ،

hg.doc4

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي-

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

فرع علم اجتماع حضري

إستمارة

أخي الفاضل / أختي الفاضلة

في إطار تحضير مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر (L M D) بفرع علم إجتماع حضري

"بجامعة الوادي".

وفي إطار دراستنا حول النمو الحضري وعلاقته بمشكلات التنظيم العمراني .

نرجو أن تفضلوا بتعبئة الاستبيان الموجود بين أيديكم بالإجابة على جميع الاسئلة من خلال

وضع العلامة (X) في الخانة المناسبة التي تعبر عن رأيكم ،أملين منكم أن تعطوا رأيكم

بصراحة في كل عبارة من عبارات هذا الاستبيان ،ونؤكد لكم سرية المعلومات واستخدامها

لغرض البحث العلمي فقط .

تقبلوا منا فائق احترامنا وتقديرنا

البيانات الاولية :

- 1- الجنس : ذكر أنثى
- 2- الحالة العائلية : متزوج مطلق أرمل
- 3- عدد أفراد الاسرة : 1 إلى 2 ، 3 - 5 أكثر من 5
- 4- المستوى التعليمي : أمي ابتدائي متوسط
- ثانوي جامعي
- 5- المهنة : عامل عاطل متقاعد
- 6- في حالة العمل: ما نوع المهنة استاذ إداري عامل بسيط

محور النمو الديمغرافي وعلاقته بمشكلات الاسكان :

- 7- طبيعة السكن : ملك إيجار إرث عائلي
- 8- كم عدد الغرف غرفة واحدة غرفتان ثلاث غرف اربع غرف
- 9- هل هي كافية نعم لا
- 10- هل مسكنك يتوفر على المرافق التالية ؟
- ماء الشروب الكهرباء الغاز الصرف الصحي
- 11- هل لديك أولاد متزوجون يسكنون معك ؟ نعم لا
- 12- في حالة وجودهم ما هو سبب عدم انتقالهم لسكن ؟
- لم يمنح لهم سكن عدم رغبتهم في الانفصال

-أنهم بصدد إنشاء مسكن خاص أنكرها.....

13- في رأيك ترجع أسباب أزمة السكن إلى :

- تزايد أفراد العائلة مشاريع السكن الغير كافية
- أخرى أنكرها.....

محور التوسع العمراني وعلاقته بالبناءات الفوضوية

14- هل أنت راض عن هذا المسكن ؟ نعم لا

15- في حالة عدم الرضا ما هي الاسباب ؟

- غير لائق للسكن غير صحي غير كاف لأفراد الاسرة

- أخرى أذكرها

16- هل قدمت طلب سكن للجهات المعنية ؟ نعم لا

17- هل طلبت إعانة من الدولة للبناء ؟ نعم لا

18- ما هي الاسباب التي جعلتك تبني هذا السكن في هذا المكان ؟

- لتوسع عمران المدينة - لغلاء قطع الاراضي في وسط المدينة

- لعدم منحك قطعة ارض من طرف الدولة

19- هل تملك قطعة أرض للبناء ؟ نعم لا

20- في حالة "نعم" هل شرعت في البناء : نعم لا

21- في حالة امتلاك الارض ولم تشرع في البناء ما هي الاسباب ؟

- لم تُمنح لك ترخيص عدم قدرتك على البناء

- أخرى أذكرها

22- في حالة عدم الترخيص هل يرجع ذلك إلى :

- نزاع على حدود الملكية عدم ثبوت وثائق الملكية استغلال الارض لصالح الدولة

محور النمو الحضري وعلاقته بصعوبات النقل

23- هل تملك وسيلة نقل خاصة ؟ نعم لا

24- في حالة عدم امتلاكك لهذه الوسيلة ما هي الوسائل التي تفضلها في النقل ؟

- نقل خاص نقل جماعي

25- ما هو غرضك من اقتناء وسائل النقل ؟ -الالتحاق بالعمل التسوق

- زيارات للترفيه

26- ما رأيك في النقل الجماعي ؟ جيد غير جيد متوسط

27- ما مدى توفر وسائل النقل ؟ متوفر متذبذب غير متوفر

28- في حالة التذبذب ما هي الاسباب ؟

- لنقص وسائل النقل لعدم تنظيم النقل لكثرة طالبي النقل

أخرى أذكرها.....

29- هل تجد اكتظاظ في وسائل النقل ؟ نعم لا

30- كم تقدر مدة انتظارك لوسيلة النقل ؟

- أقل من 5 ، من 5- 10 د ، من 10- 15 د ، أكثر من 15 د

31- ما هو زمن استغراق رحلة التنقل إلى وسط المدينة ؟

أقل من 10 د ، من 10-20 د ، من 20-30 د ، أكثر من 30 د .

32- في حالة التأخر ما هي الاسباب ؟ لعدم وسائل النقل تهدم الطرقات

بعد حيكم عن وسط المدينة

أخرى أذكرها.....